واقع ومستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

Reality and Future of the Political Development in the Cooperation Council for the Arabian Gulf States (GCC)

إعداد الطالب

فهد منصور النويصر

401110203

إشراف الدكتور

محمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2013

التفويض

أنا الطالب **فهد منصور النويصر** أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحـــاث والدراســـات العلمية عند طلبها.

الاسم: فهد منصور النويصر

التاريخ: 2013/12/28

التوقيع:....................

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **واقع ومستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

" وأجيزت بتاريخ: 28/ 12/2013.

أعضاء لجنة المناقشة: **التوقيع**

1- الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة،	مشرفاً	....
2- الأستاذ الدكتور عبد القادر الطائي ،	رئيساً	....
3- الأستاذ الدكتور غازي ربابعة،	ممتحناً خارجياً	....

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به علّي من فضل وتوفيق على إتمام هذا الجهد المتواضع. ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد القطاطشة الذي تكّرم مشكورا بقبول الإشراف على هذه الرسالة وتقديم النصح والإرشاد لي طيلة فترة إعدادها.

ويسرني أن أتقدم لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط بعظيم الامتنان والعرفان، وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، فلهم جميعاً كل الشكر والتقدير على تفضلهم بقراءة ومناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم القّيمة وهم الأستاذ الدكتور طه الدليمي والأستاذ الدكتور غازي ربابعة.

كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وخاصة العاملين في شركات النفط الكويتية (عينة الدراسة) الذي يعود إليهم الفضل في نجاحي في إتمام الدراسة التطبيقية، لما أبدوه من تعاون وتسهيلات، فلا يسعني إلا أن أسأل الله عز وجل التوفيق لهم في خدمة وطننا العزيز الكويت.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل على جهودهم الطيبة، كما وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور عميد كلية الأعمال.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي،،،،،،،

إلى والدتي ..... حفظها الله.

إلى والدي العزيز ..... حفظه الله.

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء

إلى كل من ساندني وشجعني في مواصلة دراستي العليا.

الباحث

فهد النويصر

فهرس المحتويات

الملخص

واقع ومستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إعداد: فهد منصور النويصر

إشراف: الأستاذ الدكتور محمد قطاطشة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العوائق والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحديد مستقبل التنمية السياسية لدول مجلس التعاون الخليج العربية، وقد انطلقت الرسالة من فرضية مفادها: إن دول مجلس التعاون الخليج العربية تواجه تحديات كثيرة تعيق التنمية السياسية فيها،وقد استخدمت الرسالة كلاً من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- المعادلة السياسية الراهنة لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والاستمرار فيها سيؤدي إلى مزيد من الأزمات والمشكلات.
- أنّ المسار الآمن نحو إدارة ملف الإصلاح السياسي خلال المرحلة المقبلة، يتمثّل في التفاهم على "خريطة طريق" كالأجندة الوطنية، تكون محصلة نقاشات واسعة تدرس الوضع الراهن، والسيناريوهات المتوقعة، وبناء المقاربة الأنسب للتعامل معها.
- العمل على تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستورياً فيما يتعلق بفترة الانعقاد والحل، والحصانة والرقابة على مؤسسات الدولة بلا استثناء.
- تشجيع بناء أحزاب سياسية حقيقية منتمية وفاعلة ومشاركة في تحمل المسئولية الوطنية، وتطوير قانونها في ضوء هذه الرؤية.

الكلمات الدالة: التنمية السياسية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

Abstract

Reality and Future of the Political Development in the Cooperation Council for the Arabian Gulf States (GCC)

Prepared by

Fahed_M_ALNwaisir

Supervised By

Dr. Mohamad_H_AlKatatsheh

This study aimed to the statement of the obstacles and challenges of political, economic and socio-political development of the Cooperation Council for the Arab Gulf States, and determine the future political development of the GCC Arab world, has launched the message from the premise that: The GCC Arab faces many challenges hinder the development of their political, has message used both descriptive and analytical approach historical approach, The study found the following:

- The current political equation is no longer able to cope with internal and external challenges, and continue to lead to more crises and problems.
- Safe path towards political reform, file management during the next phase, is in understanding the "road map," National agenda, be the outcome of extensive discussions and considering the current situation, and expected scenarios, and build the most appropriate approach to deal with.
- Work to develop and strengthen the constitutional status of the House of Representatives for the session period, the solution, and immunity and control over state institutions, without exception.

- Encourage the building of political parties' affiliated real and effective participation in the national responsibility, and the development of law in the light of this vision.

Key words: political development, the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

ستقوم هذه الدراسة بتناول مفهوم التنمية السياسية، والتعريف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ثم بيان آليات التنمية السياسية في دول المجلس، مع ذكر ملامح مستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يـ عد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم التي نالت حّيزاً واضحاً في كتابات الباحثين والمهتمين بهذا المجال، وبالرغم من شيوع هذا المفهوم إلا أنه لا يوجد ثمة اتفاق بين الباحثين أو أصحاب الفكر السياسي حول تعريف التنمية السياسية، كما أن من الملاحظ أن معظم التعريفات التي قدمت كانت لباحثين ينتمون إلى دول متقدمة، لذلك فإن هذه التعريفات لم تتواءم مع كافة جوانب وظواهر الواقع السياسي في بلدان العالم الثالث، كما تعد التنمية السياسية معياراً لفاعلية أي نظام سياسي ونموه، حيث تهدف التنمية السياسية إلى تحقيق الديمقراطية، كما أنها تعزز دور المواطنين في المشاركة السياسية ومساهمتهم في عملية صنع القرار.

وتتنامى التحديات التي تواجه العديد من المجتمعات في العصر الحديث في سبيل تنميتها، فقد اتضح من خلال التجربة الإنسانية الوطنية، أن عوائق التنمية في هذا العصر لا ترتبط بشكل كبير بالأوضاع السياسية والاجتماعية بقدر ارتباطها بحياة الفرد كمواطن لأنه اللبنة التي تبنى عليها أي تنمية يراد لها النجاح، وفي سبيل تحقيق هذا الأمر نجد الأصوات ترتفع منادية بالإصلاح في الوطن العربي، وإن اتسمت غالبية هذه الأصوات بالصفة السياسية إلا أنها في المجمل تصب في مسار التنمية البشرية وتدفع باتجاه رفع العوائق وزيادة تسريع الخطوات التنموية لمصلحة المواطنين والأوطان.

لقد شهد العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ظاهرة واضحة وملموسة وهي محاولات الظهور لعدة تجمعات إقليمية لتسيير ودراسة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري، وذلك إما لوجود توافق ورغبة مشتركة بينهم، أو بحالة توافر خطر يهددهم. وفي هذا السياق يأتي قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية شاهداً جديداً على بروز مثل هذه التجمعات والمنظمات الإقليمية، فخلال اجتماع لقادة دول كل من قطر والسعودية والكويت والبحرين وعُمان والإمارات العربية المتحدة، وقّع المجتمعون على الوثيقة الأساسية لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 25 أيار 1981، وقد نّوه البيان الصادر عن وزارة الخارجية لتلك الدول بما يربط بين هذه الدول الست من علاقات خاصة، وسمات نابعة من عقيدتها المشتركة، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي الحضاري [(1)]، لقد انطلقت فكرة هذا المجلس من الضرورة الملحة للتعاون بين دول الخليج العربية الست، وهي: المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان. حيث تتشابه هذه الدول إلى حد بعيد في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتواجه تهديدات وأخطار خارجية متماثلة نوعاً ما.

لقد جاءت الخطوة الخليجية نحو التعاون المشترك، بهدف تعبيد الطريق نحو اتحاد شامل بين هذه الدول الست وذلك طبقاً للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أكد على ضرورة لتعاون والتكامل بين دول المجلس سعياً إلى تحقيق الوحدة بينها. كما أن استمرارية مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوره المستمر إطاراً تكاملياً وتعاونياً بين مجلس التعاون لدول الخليج العربيةالست ترك انطباعاً قوياً بأن الوحدة قد يحالفها النجاح مستقبلاً وخصوصاً في ظل

[(1)] مجلس التعاون الخليجي هو: منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي وهي: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، سلطنة عُمان، البحرين، والاسم الرسمي للمجلس هو: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حالة التشابه الكبير بين هذه الدول، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على مستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في إمكانية تحقيق التنمية السياسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أسئلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما أبرز العوائق والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟
2. ما مستقبل التنمية السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها "أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يواجه تحديات كثيرة تعيق التنمية السياسية فيها".

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول تطور العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبيان إمكانية تحقيق مستقبل واعد للتنمية السياسية فيها.

ومن المؤمل أن تستفيد الفئات التالية من الدراسة:

1- المهتمون بمجال السياسة والإعلام للتعرف على مستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2- الباحثون من خلال جعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة لسد النقص في الدراسات التي تناولت موضوع مستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- بيان العوائق والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تحديد واقع ومستقبل التنمية السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مصطلحات الدراسة:

1) مجلس التعاون لدول الخليج العربية: منظمة إقليمية عربية أعلن عن تأسيسها في شباط من العام 1981، وضمت في عضويتها كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، في أعقاب مؤتمر قمة عقدته الدول الست الأعضاء في هذا المجلس في أبو ظبي في 25 أيار 1981، وانتهى بإصدار بيان مشترك حددت بموجبه أهداف هذه المنظمة الخليجية وصلاحيتها (الكيالي، 1990: 44).

2) مجلس التعاون لدول الخليج العربية: يمكن تعريفه إجرائياً بأنه "صيغة وحدودية متقدمة تجمع بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست وتضمن قيام سلطة سياسية وعسكرية واقتصادية موحدة لهذه الدول تشتمل على قيادة سياسية واحدة، وجيش واحد، وبنية اقتصادية واحدة".

3) التنمية السياسية: تعرف على أنها "التغير العضوي في طبيعة النظم" (السمالوطي، 1987: 55).

وتعرف التنمية السياسية إجرائياً على أنها آلية للنهوض بالوعي والفعل لدى المواطنين من أجل تمكينهم من المشاركة في العملية السياسية.

حدود الدراسة:

- **الحدود البشرية:** وتتمثل بشعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- **الحدود المكانية:** مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- **الحدود الزمانية:** تشمل الفترة من إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحتى العام 2013.

محددات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بعض المعلومات التي تتعلق بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- خصوصية المعلومات التي تتعلق بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

سيتعرض الباحث في هذا الفصل إلى الخلفية النظرية والدراسات السابقة بحيث تجتمع تحت الإطار النظري: جملة من النظريات، وفي ظل مدارس واتجاهات تفكير مختلفة. ويتطلب من الباحث إطارا نظريا Theoretical Framework، ويشكل الإطار النظري خارطة البحث التي تقود الباحث في دراسة وفهم الموضوع أو الظاهرة. والأطر النظرية، وقد يطلق عليها البعض الأطر التحليلية وأحياًنا الأطر المرجعية، قد تؤخذ كأساس في الدراسة، وفى تحديد الموضوعات، ووحدات الدراسة، ومحاور أو نقاط التركيز، وكيفية معالجة الموضوع، وفى تحديد المفاهيم والمتغيرات الرئيسية. وتتكون مثل هذه الأطر من بناء نظري يقوم على مسلمات معينة، أو عدد من المفاهيم الأساسية.

أ- الإطار النظري:

اصطنع الباحثون "مصطلح التنمية السياسية" من خلال بحثهم في التنمية تعبيراً عن رافد خاص من مجرى عام، أي جزء مهم من التنمية ككل أو من التنمية الشاملة. وبرزت التنمية السياسية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ عصر آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى هذه الحرب (هيجوت،2001: 134).

وقد عرّف عارف (1994: 13) التنمية السياسية بأنها: "تحديد وقياس مدى عمق وترسيخ البناء القانوني والمؤسسي للدولة الحديثة بأجهزتها وتنظيماتها المختلفة سواء السلطة التنفيذية أم السلطة التشريعية أم السلطة القضائية". وهذا التعريف يقود إلى ضرورة توسعة درجة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات واستبدال العلاقات العمودية البيروقراطية بالعلاقات الأفقية الديمقراطية التي تحكم علاقة الحاكم بالمحكوم في المجتمع، عبر وجود عقد أو دستور يحدد واجبات وحقوق كلا الطرفين.

كما عرّفها النقرش (2004: 93) بأنها: "التطور الإيجابي للاتساق والموارد والانجازات فرداً أو جماعة أو مجتمعاً"، ويكون ذلك عن طريق صياغة علاقة إيجابية بين الرؤية النظرية للحركة الاجتماعية وبين التعبير عن هذه الرؤية قانونياً ومؤسسياً ومسلكياً.

وقد رغبت دول الخليج العربية في توحيد كل ما يهدف إلى تقوية مصالحها والتقاء إرادتها منذ إعلان استقلالها عن الاستعمار البريطاني، فقد بدأ الشيخ جابر الأحمد في أيار عام 1976 (عندما كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء آنذاك) بالدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة والاعتماد القائم على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب دول منطقة الخليج العربي، فكانت دعوته البذرة

التي أثمرت في سرعة التحرك إلى العمل في تكوين الإطار العام لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق بين دول الخليج (Peck, 2010).

لقد تطورت فكرة أمير دولة الكويت الأسبق الشيخ جابر أثناء مؤتمر القمة العربي في عمّان عام 1980، حيث قام الأمير بطرح رؤيته وأفكاره لقادة دول الخليج العربية حول قيام وحدة خليجية تجمع الدول الخليجية الست، وفي اجتماع عُقد في أواخر ذلك العام في السعودية تم بحث هذا الموضوع جدياً بين قادة دول الخليج العربي، وتم التفكير في قيام وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية العربية الست (الأسطل، 1999: 13-14).

بدأت الخطوات التنفيذية لفكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف عام 1981، حيث تم الاتفاق مبدئياً على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست، وبعد سلسة من الاجتماعات التحضيرية، عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست مؤتمراً في الرياض بتاريخ 4 شباط 1981، ووقعوا على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأشار بيان إنشاء المجلس إلى ما يربط بين الدول المؤسسة لهذه المنظمة الإقليمية، من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابه أساسها العقيدة الإسلامية، ووحدة تراث هذه الدول، وتماثل تكوينها السياسي، والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري. كما أكد البيان رغبة هذه الدول في تعميق التعاون، وتطوير التنسيق بينها في مختلف المجالات. وأشار البيان أن إنشاء مجلس التعاون جاء تمشياً مع الأهداف القومية للأمة العربية، وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية، الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية (رجب، 1989: 66).

وكانت خشية مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الخطر الإيراني بعد الثورة الإسلامية التي أخذت بعداً عقائدياً إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول

المنطقة، فضلاً عن الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج، وتنافسه مع الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة وثرواتها، خاصة النفطية منها، كانت مجمل تلك الأحداث من أبرز العوامل الحيوية التي دفعت الدول الخليجية العربية لإقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الصعيدين الاستراتيجي والأمني، وهو ما رأى فيه بعض المحللين رؤية سليمة وصحية من قبل دول الخليج لمعادلة التوازن الإقليمي في الخليج، حيث حاول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إعادة ترتيب توازن القوى في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق وإيران، ولكنها لم تكن بمستوى الدول التي تحقق التوازن الثلاثي أو المركب، مما أبقى الوضع على ما هو عليه من توازن ثنائي بسيط بين إيران والعراق نظراً لتفوق كلا الدولتين على الأطراف الأخرى بالمنطقة (البستكي، 2003: 81-85) (Kogan,1992).

ومن هنا يمكن القول أن مجلس التعاون قد قام استناداً إلى مجموعة من الحقائق من ضمنها ما يلي:

أولاً : ليس هناك من دولة عربية خليجية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمناً بمفردها بمعزل عن الأمن القومي العربي.

ثانياً: لا يمكن تحقيق التنمية في إطار كيان صغير مغلق، على اعتبار أن قضايا التنمية هي قضايا قومية بمفهومها الشامل.

ثالثاً: أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر، وفي ظل الدولة القطرية العربية، وفي إطار البحث عن صيغة توفق بين الخصوصية القطرية وحتمية التجمع، يصبح مجلس التعاون لدول الخليج العربية صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول "لها السمات والخصوصيات التي تجعلها كياناً متكاملاً، وهي تملك "الماضي الواحد" في تشابكها العائلي، وتركيبتها الاجتماعية، وهو

الصيغة المناسبة لتوفير التجمع الإقليمي، الذي يضع نفسه فوق المصلحة القطرية وتأمين الصيغة الجماعية التي تأخذ المنطقة إلى القرن الواحد والعشرين" (ناجي، 2007: 90–91).

ب) الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة أبل (2004) بعنوان: "**آفاق تطوير مجلس التعاون الخليجي**". **تتناول هذه الدراسة** عملية تطوير مجلس التعاون الخليجي التي ترى أنه يتوجب أن تعالج بأفق استراتيجي ينطلق من مصلحة الأجيال القادمة في عموم المنطقة. حيث أن دول الخليج تربطها سمات مشتركة ومصالح استراتيجية متطابقة، وليست بحاجة إلى غير العمل الجاد والحرية في التحرك من أجل بناء طريق للوحدة يحقق المصير المشترك. وأن البناء والتنمية الاقتصادية هما الخطوة الأولى التي ستفسح المجال للمزيد من الخطوات الجادة على طريق الوحدة السياسية مستقبلاً.

دراسة الأنصاري (2005) بعنوان: "**من أجل برلمان خليجي موحد**". **تناقش هذه الدراسة إمكانية** تطوير مجلس لسلطة تشريعية موحدة في دول مجلس التعاون الخليجي كخطوة أولى لبناء اتحاد خليجي. وترى الدراسة أن موطن العلة في تطور العمل الوحدوي الخليجي هو "المشاركة الشعبية"، ولذلك وانطلاقاً من أهمية التفاعل مع المطالب الشعبية يتوجب تفعيل دور الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ليقارب دور برلمان خليجي موحد.

دراسة النقرش وآخرون (2005) بعنوان: "محددات التنمية السياسية في الأردن: دراسة مسحية إحصائية تحليلية". هدفت الدراسة للكشف عن التوجهات الحزبية في الأردن ودور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية الأردنية وواقع التنمية السياسية في الأردن، ومحددات التنمية السياسية في الأردن.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1- ضعف التأييد الحزبي بين فئات المجتمع الأردني وانخفاض نسبة العضوية.

2- ضعف المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر.

دراسة العطين (2006) بعنوان: "**التعددية السياسية في ظل قوانين الانتخابات النيابية في الأردن**". هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع القانون الانتخابي الأردني من خلال تحليل المزايا الإيجابية والسلبية لقانون الانتخابات والتعددية السياسية، وما مدى إسهام القانون الانتخابي في تحقيق التعددية السياسية. فالأردن واحد من الدول التي توجّهت نحو الديمقراطية، وواصلت بنائها، وتعميق مفاهيمها لاستمرار حفاظه على تركيبته السياسية والاجتماعية والأمنية. فهو لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن العالم، فهو يقع في منطقة توترت وحروب. فإمارة شرق الأردن ومنذ نشأتها تأثرت بظروف وطنية وقومية ودولية هامة ومتغيرة كان لها الأثر البالغ في تشكيل المؤسسات السياسية والدستورية ومنها المجالس النيابية وعملها. وقد اتبع الأردن منذ نشوئه النظام النيابي البرلماني الذي يعني حق المشاركة والمعارضة والتعددية السياسية، وقد التزمت الدساتير الأردنية بهذا النهج حرصاً من القيادة الأردنية على المحافظة على دعائم الديمقراطية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أداة الاستبانه لجمع البيانات عن مجتمع الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جمله من الاستنتاجات منها: أن هناك أثراً لقوانين الانتخابات النيابية على التعددية السياسية. كما أن القوانين الخاصة بالانتخابات تعكس طموح الشارع الأردني والنخب السياسية ولها تأثير على مشاركة المرأة. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء عدد آخر من الدراسات تتناول تطور قانون الانتخابات وعلاقته بالتعددية السياسية.

دراسة الصرايرة (2007) بعنوان: "**معوقات التنمية السياسية في الأردن: دراسة ميدانية في لواء المزار الجنوبي**".

وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العوائق البنائية للتنمية السياسية، وعن طبيعة الآليات اللازمة لتفعيل التنمية السياسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عزوفاً شبه مطلق عن الانتماء للأحزاب السياسية وتوغل أنشطة الأجهزة الأمنية في المجتمع. كما دلت النتائج على عدم كفاءة من يقودون العملية السياسية في المجتمع، وعدم معرفة المواطنين بشعارات التنمية السياسية.

دراسة العنزي (2008) بعنوان: "**مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية**". تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي دفعتها منذ عام 1981 إلى التفكير في تكوين إطار للأمن الجماعي والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن الناشئة في المنطقة، ولمواجهة التهديدات الجديدة التي قد تواجهها، وكان مجلس التعاون هو الآلية لتحقيق هذه التطلعات والأهداف.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Harber, 1994) وعنوانها:

International Political Development and Democratic Teacher Education.

"**التنمية السياسية العالمية وتعليم المعلم الديمقراطي**". هدفت الدراسة إلى معرفة الطبيعة المتغيرة للسياسات العالمية في السنوات الأخيرة لتأكيد الجديد في التنمية السياسية الديمقراطية مضامين هامة للتعليم. ليس فقط ما تحتاج المدارس إليه في التغير إلى الاتجاه الأكثر ديمقراطية كذلك تعليم المعلم، ولقد دلت أحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة أن الهدف أو الغرض من التنمية البشرية هي زيادة مجال الاختيارات للشعوب. إذا لم يكونوا أحرارًا في عمل تلك الخيارات ستصبح العملية كاملة السخرية. لذا فالحرية هي أكثر من هدف مثالي فهي عنصر أساس للتنمية

البشرية، فالناس الأحرار سياسيًا يستطيعون المشاركة في تخطيط صناعة القرار ويضمنون أن المجتمع نظم عن طريق الإجماع والاستشارة وليس مفروضًا من قبل النتيجة الاتوقراطية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: بصورة عالمية الأنماط السلطوية للتعليم في المدارس أكثر شيوعًا من أنماط المشاركة الديمقراطية، بينما هنالك العديد من الأسباب لذلك المثابرة للأنماط المحددة للمؤسسة الدراسية البيروقراطية، والأنماط المرتكزة على المعرفة للتقييم و المخاوف السياسية للمواطنين هذا سيتطلب إعادة تدريس التنمية السياسية وكذلك إعادة تدريب المعلمين وكذلك مدربي المعلمين أنفسهم.

دراسة (Roseenthal et al, 2001) وعنوانها:

Preparing For Elite Political Participation Simulations And The Political Socialization Of Adolescents

"**الإعداد لتمثيل المشاركة السياسية النخبوية والتنشئة السياسية للمراهقين**". هدفت الدراسة إلى معرفة وتناول كيف تشكل تجارب التنشئة الاجتماعية والسياسية مدارك المراهقين لأداء الجنس في أدوار القيادة السياسية وتفحص التمثيل السياسي (نموذج الأمم المتحدة) الذي يجتذب الطلبة المتحفزين ويطمحون إلى أدوار نخبوية في السياسية والحكومة .

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- إن الإناث مقارنة بنظائرهن الذكور يشاركن بشكل أقل ، ويستمتعن بشدة النقاش وفوضى النقاش ويناقشن بشكل أقل ، ويتم الحكم عليهن بمعاني أكثر سلبية.
- إن التنشئة الاجتماعية السياسية النخبوية تطور المهارات في القيادة واتخاذ القرار.
- إن المتدربات الإناث يفهمن السياسية على أنها مجال ذكوري لا يمكن اقتحامه.

تميز الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة المعنونة بـ " **واقع ومستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية** " عن غيرها من الدراسات السابقة هو أنها تتناول موضوع **واقع ومستقبل التنمية السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.** إضافة إلى إبراز الواقع الحالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وهذا ما تبحثه دراسة سابقة مما يعد إضافة للمكتبة العربية.

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة **المنهج التاريخي** لتتبع مراحل تطور التنمية السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتوظيفها في أثبات فرضية البحث.

كما أنها تستخدم **المنهج الوصفي التحليلي،** من اجل تحليل واقع ومستقبل الاتجاه نحو تفعيل التنمية السياسية بهدف التوصل إلى استنتاجات وتوصيات من شأنها تخدم مشكلة وهدف الدراسة.

كما تستخدم منهج تحليل النظم وهو المنهج الذي يتم من خلاله تحليل الأنظمة السياسية والوقوف على مقوماتها وذلك لبيان ملامح التنمية السياسية لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبيان اثر ذلك على مستقبل العلاقات التي تجمع بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الفصل الثاني

التعريف بالتنمية السياسية

تمهيد:

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم التي نالت حّيزاًً واضحاً في كتابات الباحثين والمهتمين بهذا المجال، وبالرغم من شيوع هذا المفهوم إلا أنه لا يوجد ثمة اتفاق بين الباحثين أو أصحاب الفكر السياسي حول تعريف التنمية السياسية، كما أن من الملاحظ أن معظم التعريفات التي قدمت كانت لباحثين ينتمون إلى دول متقدمة، لذلك فإن هذه التعريفات لم تتواءم مع كافة جوانب وظواهر الواقع السياسي في بلدان العالم الثالث، ولا شك بأن مفهوم التنمية السياسية هو مفهوم له تأثير على حالة النظام السياسي، فهذا المفهوم إنما يعبر عن حالة الحراك الاجتماعي والسياسي في إطار الدولة الحديثة، ويهدف هذا المفهوم بشكل عام إلى تخليص المجتمعات من مظاهر التخلف السياسي، هذه المظاهر التي تتمثل في أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة تنظيم السلطة، وأزمة الاستقرار السياسي، وغير ذلك من المظاهر (وهبان، 2000: 105).

كما تعد التنمية السياسية معياراً لفاعلية أي نظام سياسي ونموه، حيث تهدف التنمية السياسية إلى تحقيق الديمقراطية، كما أنها تعزز دور المواطنين في المشاركة السياسية ومساهمتهم في عملية صنع القرار. كما أن مفهوم التنمية السياسية يشير إلى انخراط المواطنين في الأنشطة المختلفة للدولة وذلك للتأثير المباشر وغير المباشر على التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، كما أنها تعمل على تنمية قدرات الأفراد للتعرف على المشكلات التي تواجههم، واستخدام الإمكانات المختلفة لمواجهة هذه المشكلات لإيجاد حلول فاعلة ومميزة لها(المناعسة، 2007: 9).

إن أبرز الإشكاليات التي تواجه تعريف مفهوم التنمية السياسية هي إشكالية تعدد تعريفاته، من حيث تعدد الآراء، والاتجاهات، وظهور صياغات كثيرة التعقيد، الأمر الذي أدى إلى عدم إفراز تعريف موحد للتنمية السياسية، هذا المفهوم الذي ظهر في القرن العشرين(الرواشدة، 2004: 13).

إن مفهوم التنمية السياسية يعني التّحول نحو الديمقراطية، أو الابتعاد عن اللاديقراطية، أو هو عملية الانتقال من الشكل التقليدي للحكم إلى الشكل الحديث عبر عملية توسيع السلطة وتركيزها وتكامل البناءات السياسية، وتعميق المشاركة السياسية للأفراد في عملية صنع القرار (القطارنة، 2006: 114). كما أن مفهوم التنمية السياسية هو من المفاهيم الحديثة، حيث نشأ هذا المفهوم في ظل علم السياسة الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، إذ استخدم لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في البلدان النامية، وعليه أصبح ينظر للتنمية السياسية كما حددها (باكنهام) باعتبارها "مشوعاً مناهضاً للشيوعية ومواليا لأمريكا ويهدف لتحقيق الاستقرار السياسي"(هيجوت، 2001: 7).

وقبل الحديث عن عوائق التنمية السياسية لا بد أن نشير إلى أن غياب مؤسسات الدولة القوية والمستقلة والراسخة، يعطي مجالاً لأصحاب السلطة أن يرجحوا منفعتهم الشخصية على المنفعة العامة، وأن يعمدوا إلى إقامة الفساد كمنهج للحكم، سيما أن الحداثة الاقتصادية والاجتماعية تحدث بشكل متوازٍ (بادي، 2001: 30).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية.

المبحث الثاني: غايات وأبعاد ونظريات التنمية السياسية.

المبحث الأول

ماهية التنمية السياسية

تمهيد:

بالرغم من انقضاء ثلاثة عقود من التنمية، إلا أن الدول النامية ومنها دول الخليج العربية، ما زالت تعاني من الأزمات السياسية، ولم تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، كما أنها تراجعت في كثير من هذا النواحي إلى مستويات من الأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه، فلا تزال نظمها تسلطية أو عسكرية، لا تعمل في معظمها على تحقيق الديمقراطية أو المشاركة السياسية، ولا ترعى حقوق المواطنين وحرياتهم، ولا زالت نظمها الاقتصادية تابعة للدول الغربية المتقدمة، مما أدى إلى التبعية، وبالتالي تفاقم الأزمات الاقتصادية المتتالية (السمالوطي، 1987: 44).

وقد اصطنع الباحثون "مصطلح التنمية السياسية" من خلال بحثهم في التنمية تعبيراً عن رافد خاص من مجرى عام، أي جزء مهم من التنمية ككل أو من التنمية الشاملة. وبرزت التنمية السياسية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ عصر آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى هذه الحرب (هيجوت، 2001: 134).

ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية وأهدافها.

المطلب الثاني: أهدافه التنمية السياسية.

المطلب الأول

تعريف التنمية السياسية

نجد أن علماء السياسة قد اختلفوا في تعريف التنمية السياسية، ومرد ذلك إلى المدارس الفكرية التي ينتمي كل منهم لها، ومن هذه التعريفات، تعريف السمالوطي (السمالوطي، 1987: 55)، الذي عرف التنمية السياسية بأنها: "التغير العضوي في طبيعة النظم"، ويعني هذا التعريف التحول نحو النظم الديمقراطية، وتتوافق فكرة التغيير ونمو النسق السياسي مع حركة التصنيع الحديثة، ويمكن أن يشير إلى التحديث السياسي وأيضاً إلى النمط السياسي.

كما عرّف عارف (عارف، 1994: 13) التنمية السياسية بأنها: "تحديد وقياس مدى عمق وترسيخ البناء القانوني والمؤسسي للدولة الحديثة بأجهزتها وتنظيماتها المختلفة سواء السلطة التنفيذية أم السلطة التشريعية أم السلطة القضائية". وهذا التعريف يقود إلى ضرورة توسعة درجة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات واستبدال العلاقات العمودية البيروقراطية بالعلاقات الأفقية الديمقراطية التي تحكم علاقة الحاكم بالمحكوم في المجتمع، عبر وجود عقد أو دستور يحدد واجبات وحقوق كلا الطرفين.

كما عرّف لوسيان باي (Lucian, 1966: 144) التنمية السياسية بأنها: "الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التغير الحكومي المنتظم وهي بناء الدولة القومية، وهي التحديث، وهي تحقيق المشاركة، وهي تدعيم قدرات النظام السياسي، وهي أحد جوانب عمليات التغير الاجتماعي الشامل، وهي بناء الديمقراطية، وهي تحديث الثقافة السياسية للمجتمع".

كما عرّفها النقرش (النقرش، 2004: 93) بأنها: "التطور الإيجابي للاتساق والموارد والانجازات فرداً أو جماعة أو مجتمعاً"، ويكون ذلك عن طريق صياغة علاقة إيجابية بين الرؤية النظرية للحركة الاجتماعية وبين للعبير عن هذه الرؤية قانونياً ومؤسسياً ومسلكياً.

كما تعرف التنمية السياسية بأنها: تنمية وعي الناشئة بمشكلات الحكم والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق ذلك بشتى الوسائل كالمناقشات غير الرسمية والمحاضرات والاضطلاع بنشاط سياسي (الزيات،2002، ص19)، ويقول عطا الله (1974، ص92) أن التنمية السياسية هي تلك العملية التي تهتم بإعداد الإفراد اجتماعيا لممارسة العمل السياسي وتفهم المجتمع الذي يعيشون فيه، وإعطاء الحد الأدنى من المواطنة، والتعرف على مقومات المواطن الصالح. وأعداد القادرين على تحمل مسؤولية قيادة المجتمع في جميع مجالاته.

ويرى الباحث أن التنمية السياسية تعني: هي عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على استعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفيتين التشريعية والتنفيذية بحيث يقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة لتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين.

المطلب الثاني

أهداف التنمية السياسية

تناول الكتاب والباحثون مفهوم التنمية السياسية بحسب المنابت والأصول الفكرية للمدارس التي اتبعوها، حيث ربط الكتاب الرأسماليون بين عملية التنمية السياسية في العالم الثالث وبين النموذج الغربي الرأسمالي، الذي ينبني أساساً على الليبرالية السياسية، ومفهوم الملكية الخاصة. أما الكتّاب الاشتراكيون فاتجهوا إلى الربط بين التنمية السياسية، وبين مفاهيم أخرى، كالتقدم وقضايا التحرير الاقتصادي والسياسي من الاستقلال الفردي والملكية الخاصة ومبدأ التخصص الوظيفي بين السلطات. والقيمة السياسية العليا التي تسود هذا النظام هي الحرية السياسية. وبالرغم من الاهتمام بمفهوم التنمية السياسية إلا أن البعض نادى بالتخلّي عنه، ومن هؤلاء هينتجتون الذي اقترح بديلاً عن مفهوم التنمية السياسية وهو مفهوم التغير السياسي، حيث انتقد هينتجتون الاستخدامات المتعددة لمفهوم التنمية السياسية والتي تفرغ المفهوم من مضمونه، وتجعل هذا المفهوم غير وظيفي. ولعل ما يؤيد ذلك أن البروفسور رجز (Riggs) من خلال مراجعته لمفهوم التنمية السياسية عدّد ما لا يقل عن خمسة وستين استخداماً له (هيجوت، 2001: 8).

كما أشار هيجوت إلى أن عدم الاتفاق على تعريف محدد لمفهوم التنمية السياسية يعود إلى أنها كانت تستخدم من قبل رجالات الدولة وصانعي القرار بشكل فاق الاستخدامات الأكاديمية(هيجوت، 2001: 9).

وتّعبر التنمية عن منطلق فكري عصري، كما تعد متطلباً سياسياً للتنمية الاقتصادية. والتنمية السياسية ما هي إلا تحديث سياسي وهي تعني دراسة المجتمعات الغربية المتقدمة والحديثة وطرق محاكاة الدول النامية لها، وذلك لأن البلاد الحديثة والغربية تعتبر هي صانعة النموذج، ومحددة العناصر بالنسبة للتنمية البياسية. كما أن التنمية السياسية تعد نمطاً أصلياً ومشتركاً للحياة

السياسية يمكن لأي مجتمع أن يحاول الاقتراب منه سواء كان صناعياً أو غير صناعي. والتنمية السياسية هي تنمية إدارية وقانونية، وينصب التأكيد على العلاقة التبادلية بين التنمية السياسية والتنظيم "الإداري والقانوني" للمجتمع، فتأسيس بيروقراطية فعالة ضرورية للتنمية، والتنمية ضرورية لدعم هذا التنظيم (ناصر، 2003: 33).

أما أهداف التنمية السياسية فيمكن إيجازها كما يلي (الخزرجي،2004، ص45):

1- العمل على تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، بغض النظر عن:

- الأصول.
- المنابت.
- الانتماءات.
- الثقافة.
- اللغة.

2- تجسيد المشاركة السياسية للجميع من خلال السماح للمواطنين بصنع القرارات ديمقراطياً من خلال المؤسسات الدستورية والبرلمانية والقانونية.

3- العمل على الفصل بين السلطات، وفرض الرقابة على أجهزة الدولة من خلال المؤسسات الشرعية.

4- حق الجميع في ممارسة السلطة من خلال تقلد المناصب بالاستناد إلى معايير موضوعية. كما لا بد أن تكون ممارسة السلطة وفقاً لقواعد وأسس قانونية وفي إطار حدود يحددها الدستور.

5- نمو قدرات الجماهير على إدراك المشكلات الحقيقية والتعامل الرشيد مع مجمل القضايا.

6- العمل على تفعيل التنشئة السياسية وتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أفراد المجتمع.

7- العمل على تجسيد الولاء السياسي للسلطة المركزية.

كمانجد أن الدراسات الحديثة قد أولت أهداف التنمية السياسية اهتماماً ملحوظاً، بعد أن تأكد أن تحقيق كثير من دول العالم الثالث، لهدف مضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو من الأهداف المرجوة، لم يعن بأي حال من الأحوال تحسين مستوى معيشة الفرد في هذه الدول (متكس، 2000: 25).

ومع أن الديمقراطية كانت من أسمى أهداف التنمية، إلا أنها، أي الديمقراطية، قد شهدت انحساراً نسبياً مع بدايات الستينات من القرن الماضي، حيث اهتمت الأدبيات التي تناولت التنمية السياسية بمفاهيم أخرى لعل أبرزها: الاستقرار السياسي، والتحول الديمقراطي. كما لوحظ أن اهتمام أدبيات التنمية السياسية لم يقتصر على رصد الأهداف من عملية التنمية السياسية، وإنما عكفت معظم الدراسات على تحليل وتوضيح مختلف أهداف التنمية السياسية وتفسير العلاقات التي تربط بينها وبين المفاهيم المقاربة لها (عبد الهادي، 2005: 64).

وقد بين (الظاهر، 1996: 77) أن من أبرز أهداف التنمية السياسية تحقيق الحرية السياسية بعيداً عن جميع مظاهر الضغط، مبنية على الرغبة الشخصية للمواطنين.

المبحث الثاني

غايات وأبعاد ونظريات التنمية السياسية

في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين اتجهت العديد من دول العالم الثالث نحو الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي ويعود ذلك للتأثير عليها من قبل الدول الداعمة لها اقتصادياً والتي اشترطت أن يتناسب مستوى هذا الدعم طردياً مع مدى ما تحققه الدول المتلقية من إصلاحات سياسية وديمقراطية (مصالحة، 2006: 79)، تشكل الركائز الأساسية لعملية التنمية الشاملة.

وتعد التنمية السياسية جزءاً هاماً من التنمية الشاملة، إذ إنها هي العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم وبناءاتها. وأن تدعيم ثقافة سياسية جديدة يؤدي إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي (الخزرجي، 2004: 62).

وسيتم تناول المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: غايات وأبعاد التنمية السياسية

المطلب الثاني: نظريات التنمية السياسية

المطلب الأول

غايات وأبعاد التنمية السياسية

عدّ عارف (عارف، 1994: 14) غايات التنمية السياسية في مستويين اثنين، هما:

أولاً: المستوى السياسي: وهذا يمثل جوهر الغاية لكل من نظريات التنمية السياسية الليبرالية أو الماركسية واللتين تهدفان إلى تحقيق أقصى قدر من الحرية للمواطن.

ثانياً: المستوى الاجتماعي: وغايته تحقيق درجات الاستهلاك والإشباع المادي، غاية جميع نظريات التنمية السياسية.

أما غايات التنمية السياسية في دول الخليج العربي فترمي إلى تحقيق الحرية بمفهومها الشمولي، وإيجاد حكومة سياسية تعمل تحت الدستور، ولا تمتلك أي حصانة في حالة أي خطأ، وتخضع للمراقبة والمحاسبة، وتمتلك من السلطات ما يكفي لأداء مهماتها التنفيذية، وتعظيم دور القيادة، والقضاء على الواسطة والمحسوبية والحرمان والبطالة، وإيجاد نظام برلماني يمتلك ثلث السلطة ويعكس تمثيلاً حقيقياً للمجتمع الخليجي، ويمارس وظائفه التشريعية والرقابية بمعزل عن التأثيرات الخارجية والداخلية.

وبحسب (غانم، 1976: 11)، فإن للتنمية السياسية أبعاداً عدة تقسم إلى قسمين؛ الأول: أبعاد نظرية: وتتمثل في علمنة الثقافة السياسية، التي تعني غرس قيم الإنجاز والعقلانية والموضوعية في نظام القيم الفردي دفعاً إلى ظهور مشاركة ابتكارية في أداء النظام السياسي، وصولاً إلى إيجاد المواطن المشارك، وإلى التركيز على الإنجاز والموضوعية، كما تتمثل في تميز وتنوع الأدوار والهياكل: وذلك من خلال زيادة قدرة النظام السياسي على التأقلم. وتعتبر المساواة عماد التنمية السياسية والتحديث، وهي تحوي فكرة المواطنة والمساواة في الحقوق والمساواة السيكولوجية في فرص أداء الأدوار السياسية والإدارية.

أما القسم الثاني فهي أبعاد تطبيقية، وتتمثل في بعدين هما: الاندماج القومي، وهو يشير في العديد من المستويات إلى الربط بين الجماعات الدينية والسلالية واللغوية المختلفة في المجتمع، وبتوفير حد أدنى من الانسجام والتوافق بين الجماعات في إطار المجتمع الواحد، والانتقال بالولاء من الإطار القبلي أو المحلي المحدد إلى الإطار الوطني أو القومي، وبذلك يقترب مفهوم الاندماج من المراد من عملية التنمية السياسية، وهو السيطرة الفعلية للسلطة المركزية على كل أنحاء أقاليم الدولة وإيجاد الشعور بالهوية القومية والولاء القومي الذي يتخطى الولاءات المحلية الضيقة. وعلى مستوى آخر يشير الاندماج إلى توافر حد أدنى من الاتفاق العام حول القيم في المجتمع خصوصاً القيم المتعلقة بالشرعية القانونية والإطار الدستوري والإجراءات التي يبتغيها النظام السياسي. أما البعد الثاني التطبيقي فيتمثل في المشاركة السياسية، ويتم من خلاله القضاء على سلبية المواطن العادي في مدخلات النظام وعملياته لا في مخرجات النظام فقط. والمشاركة السياسية كنشاط سياسي تتوقف على إرادة المواطنين الذاتية ورغباتهم الشخصية في دخول ميدان العمل السياسي والمساهمة في الحياة السياسية لبلدانهم لكونها أنشطة وفعاليات طوعية إرادية(عبد البديع، 1986: 67).

أما أبعاد التنمية السياسية على المستوى الوطني فتتمثل في:

أولاً: البعد الوطني: ويتمثل هذا البعد في الثقافة الوطنية في الخليج العربي تراثاً وحاضراً، ومستقبلاً، والبعد الوطني بوتقة يتم من خلال تقوية المشاعر والأحاسيس، وتطويرها لتصبح مترابطة ومنتظمة بين الأفراد والجماعات مؤدية إلى تنمية روح المواطنة المسؤولة وبالتالي تحقيق التنمية المنشورة (نصيرات،1997 :31).

ثانياً: البعد الديمقراطي: ويعد هذا البعد صمام الأمان للتنمية السياسية، وتبرز أهميته في أنه يؤدي إلى الفصل بين السلطات، وتوازن الحياة السياسية، والوصول إلى تداول سلمي للسلطة،

واحترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في اختيار القيادات. وقد أشار بادي إلى أن الديمقراطية السياسية: "هي أسلوب حكم للأنظمة السياسية الحديثة، وهدف يسعى كل نظام سياسي لتحقيقه في طريق النمو، وأنه يمكن الوصول إلى الديمقراطية السياسية بجملة المؤسسات السياسية، متباينة ومستقلة: سلطة تنفيذية يتجدد أعضاؤها بالانتحاب من وقت لآخر.

ثالثاً: البعد الاقتصادي الاجتماعي: وقد أشار هلال إلى أن هذا البعد هو من أهم الأبعاد الفعالة في القضاء على الفقر والتخلف (هلال،1982: 32).

رابعاً: البعد التكنولوجي: ويعني ضرورة الاستثمار الأمثل في المعلوماتية والاتصال التي تمثل أقوى مناشط العمل السياسي، من خلال الإطلاع على تجارب الأمم والاستفادة منها في تطوير حياة الإنسان وتحسينها وتنميتها(نصيرات،1997 :32).

خامساً: البعد السياسي: حيث يعد العمل الناضج والمسؤول من العوامل التي تؤدي إلى تطوير أدوات التنمية السياسية وتنشيطها.

وبشكل عام فإن التنمية السياسية تعمل على إيجاد الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، حيث أن غايتها في النهاية هي بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث لهذا النظام ليصبحعصرياً ومتطوراً وديمقراطياً، وهذا يتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع.

المطلب الثاني

نظريات التنمية السياسية

بسبب التغيرات الحاصلة في النظام الدولي وخاصة في مرحلة الخمسينات من القرن الماضي فإن الحاجة برزت لوضع نظريات محددة ومتطورة لفهم سياسات دول العالم الثالث، ولذلك أخذ علماء السياسة في العالم الثالث يدرسون ظاهرة التنمية السياسية، لذلك تنوعت الكتابات والنظريات المفسرة لظاهرة التنمية السياسية، وفي هذا الإطار يمكن تناول كل من نظرية مراحل النمو، ونظرية العصرنة (التحديث)، والنظرية الإمبريالية، والنظريات المعّبرة عن الإمبريالية (هوبسن، لينين، التبعية) (شراب، 1998: 60).

أولاً: نظرية مراحل النمو:

إن المتتبع لهذه النظرية يجد أنها ترتبط بمراحل خمس هي (Rostow, 1981: 307):

1- المرحلة التقليدية: ويمكن تلخيص أبرز سمات مجتمع المرحلة التقليدية بوجود وظائف اقتصادية محددة، وانخفاض مستوى التكنولوجيا، وانه لا عقلانية التفكير، ووجود جمود في المجتمع، وبساطة في الوظائف، وسلطة تقليدية تستند على أسس تقليدية كالوراثة، والقبلية وغيرها (غانم، 1981: 53).

2- مرحلة التهيؤ (الانطلاق): إن هذه المرحلة تتطلب وجود تراكم رأسمالي، ووجود تطور في وسائل النقل، وتوظيف التكنولوجيا في الزراعة، والتوسع في الواردات، ووجود حكومة قومية قادرة.

3- مرحلة الانطلاق: وفي هذه المرحلة تحل الأنماط الأكثر حداثة، ولعل من أبرز ملامح هذه المرحلة (غانم، 1981: 22) وجود تغيرات جوهرية في البنيان السياسي والاجتماعي، ووجود

تغيرات في القيم الاجتماعية، ووجود حافز للتغيير والتحديث، وارتفاع معدل الاستثمار الخارجي ووجود إطار سياسي مؤسسي يسمح بالتوسع في القطاع الحديث.

4- مرحلة النضج: ويمكن القول أن هذه المرحلة ترتبط بالوصول إلى التقدم التكنولوجي المرتفع، ومن ملامح هذه المرحلة (عبد الهادي، 2005: 56) ارتفاع نسبة الاستثمار نسبة إلى الدخل القومي ، وتحسين مستوى الإنتاج وأساليبه وقيام صناعات جديدة وزيادة مساهمة الاقتصاد القومي في إطار الاقتصاد الدولي، وزيادة الصادرات مقارنة بالواردات.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: ويمكن إبراز أهم ملامح هذه المرحلة (عبد الهادي، 2005: 56) بارتفاع معدلات التصنيع والتحول من العرض إلى الطلب، وتتحقق في هذه المرحلة أهداف عدة منها: زيادة الهيبة الخارجية، وتحقيق دولة الرفاهية، والتوسع في الاستهلاك.

ثانياً: نظرية العصرنة (التحديث):

وتتميز هذه النظرية (Paimer, 1999: 15) بالتمدن والتصنيع والعملية، وتطبيق الديمقراطية والتعليم، ومشاركة وسائل الإعلام، وإن ما تفترضه العصرنة على المستوى السيكولوجي وجود نقلة في القيم والمواقف والتوقعات، كما وصف (ليرنر) فإن الرجل العصري هو شخصية متحركة، تتكيف مع التغيرات في البيئة، وهذا يتطلب الولاء نحو المجتمعات، وسيادة القيمة الاجتماعية والإنجاز(عبد الهادي، 2005: 58).

ثالثاً: النظرية الإمبريالية:

إن فحوى هذه النظرية يقوم على محاولة تقديم تفسير للنمو المستمر للرأسمالية، والذي مكّن الدول الرأسمالية من السيطرة على دول العالم الثالث.

وقد عرّف (كونرو) الإمبريالية على أنها: "السيطرة الرسمية أو غير الرسمية على الموارد الاقتصادية المحلية بطريقة تراعي مصالح دول المركز على حساب الاقتصاد المحلي"(مقلد، 1985: 545).

رابعاً: النظريات المعبّرة عن الإمبريالية:

توجد عدة نظريات تعبّر عن الإمبريالية وهي:

1- نظرية هوبسون: وتستند هذه النظرية إلى ضرورة وجود فائض في الإنتاج وبالتالي السلع المصنوعة، ووجود فائض في رأس المال، مما يتطلب إيجاد أسواق جديدة لتصريف هذه البضائع، لذلك افترض هوبسون أن وجود مستعمرات خارجية والتي تعد من أهم دوافع الصراعات والحروب الدولية، لذلك فإن توظيف رأس المال من قبل الفئات المسيطرة في هذه المستعمرات لتوسيع آفاق الاستمارات وتحقيق معدلات أكبر من التراكم الرأسمالي، هو الهدف الأسمى لفئات الطبقات الرأسمالية في هذه المستعمرات (مقلد، 1985: 548).

2- نظرية لينين: لقد بنى لينين نظريته على القانون الأساسي للرأسمالية وبّين أن هذه المرحلة تتسم بخصائص متعددة هي (مقلد، 1985: 582) سيطرة الاحتكارات وسيطرة رأس المال، وتصدير رأس المال، وتكوين الاحتكارات الدولية، وتقسيم العالم بين القوى الاستعمارية المختلفة.

ويبين لينين أن الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار، والرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية تكون مدفوعة إلى التوسع أكثر فأكثر.

3- نظرية التبعية: ومن رواد هذه النظرية (سمير أمين، وبول باران)، وقد قدمت هذه النظرية تفسيراً كاملاً لظاهرة التخلف السياسي والاقتصادي من منظور الظروف التاريخية والموضوعية التي عاشتها هذه البلدان.

الفصل الثالث

التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد:

تعتبر التنمية السياسية عملية معقّدة ومتعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على ممارسة قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم السلطوية والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على إدارة كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة لتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين.

ومن جهة ثانية فإن التنمية السياسية هي عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والرؤى، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتفقمع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية. ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة المؤسسات السياسية – الرسمية والطوعية – التي تتمايز عن بعضهابنائياً، وتتبادل التأثير فيما بينها جدلياً، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفياً، وتمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير.

وتعتبر التنمية السياسية، أيضاً، معياراً لتطور النظام لسياسي ومؤشراً على فاعليته ورشده، فهي تتجه نحو تحقيق الديمقراطية، وتعد المظهر الأساسي لها من خلال تشجيعها على تعزيز دور المواطنين، وضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار. كما أنها تشير إلى المشاركة المتزايدة أو الانخراط من جانب المواطن في أنشطة الدولة من أجل التأثير المباشر وغير المباشر على توزيع

القيم السلطوية في المجتمع، وتعمل على تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم واحتياجاتهم وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات وتحقيق هذه الاحتياجات بشكل علمي وواقعي.

وتقوم عملية التنمية بشكل عام على مجموعة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، بحيث تكون هذه الأبعاد متفاعلة مع بعضها البعض. إن التنمية كمفهوم ترمي إلى إحداث نقلة نوعية في البنى والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والتي تعد أساساً لتطور أي مجتمع.

وعلى الرغم منتباين أبعاد التنمية فإن مفهومها يختلف من عَالِم إلى آخر ومن مدرسة إلى أخرى تبعاً لأيدلوجية كل عَالِم أو مدرسة. فالاقتصاديون ركزوا على النمو الاقتصادي، والدخل الفردي، أما مفكرو الاجتماع فقد تركزت محاولاتهم على الخلافات الاجتماعية والبنى التحتية في وضع تعريف للتنمية، لذلك فإن التنمية تتمثل في مجموعة من الروابط أو بنسيج من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية المختلفة. وتتطلب التنمية التركيز على المشاركة والديمقراطية خاصة في عمليات صنع القرار وتحمل المسؤولية تجاه الأفراد والمؤسسات والمجتمع بشكل يساعد على تحقيق التنمية اللازمة لبناء الإنسان ومساعدته في الوصول إلى أهدافه في تحسين مستوى حياته(شتيوي، 2004: 10).

وتواجه الدول العربية والدول النامية ومنها دول مجلس التعاون تحديات ومشكلات عديدة، تؤثر على عملية التنمية بشكل عام، والتنمية السياسية بشكل خاص، وتتركز هذه المشكلات، بشكل عام، على اختلاف البنيان الاجتماعي ومن ثم الثقافة العامة في المجتمعات المتخلفة عن البنيان الاجتماعي اللازم لإنجاح عملية تحقيق أهداف التنمية.

وعادة ما يحدث التغير في النظام السياسي في البلاد العربي والنامية بتحقيق الاستقلال، ولكن تظل صور التبعية الثقافية بل الاقتصادية سائدة لأنه لا يمكن أن نتصور مجرد إعلان الاستقلال السياسي يكون كافياً لتحرير الثقافة العامة، واستبدال المعتقدات ونظم القيم والاتجاهات، فهذه تحمل رواسب التبعية السياسية والذي يغذيه باستمرار التبعية الاقتصادية إلى درجة كبرى، ولن يكون تحرير الدول العربية والنامية كاملاً، إلا بالتخلص من التبعية (زكي، 1995: 11). وهنا نلاحظ أن الأنظمة السياسية في بلدان العالم الثالث قد أشغلت الناس في قضية التحرر مغفلة تماماً قضية التنمية.

وهناك جوانب كثيرة يمكن بها تقدير المشكلات والتحديات السياسية للتنمية، وبدون شك فإن التنمية لها صلة وطيدة بالعمل السياسي نظراً لصفة المسؤولية العامة التي تتسم بها قرارات إدارة التنمية، كذلك لأنها مصدر هام في تحقيق درجة كفاءة السياسة العامة وتقديرها، إلا أنه يمكن الاتفاق مع الباحثين الذين يكتفون بهذا القدر من التحليل في تفسير الجوانب ومن ثم السياسة في إدارة التنمية، وهذا يؤكد مدى أهمية التنمية التي أصبحت الشغل الشاغل للإنسان الذي يتطلب دوماً جهوداً لتطوير مسار حياته، وإيجاد مجتمع الرفاه، ولعل هذا الاهتمام هو الأبرز في الدول العربية والنامية في مواجهة التخلف بصوره كافة.إن دراسة التنمية السياسية والتعرف على مظاهر تخلف التنمية السياسية يتطلب منا تناول الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مظاهر التنمية السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثاني: الإصلاحات والتنمية السياسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول

مظاهر التنمية السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي تنمية غير واضحة الملامح، في ضوء الأحداث والتطورات التي تظهر بين الحين والآخر في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لغياب حركة الإصلاح، وضعف الوعي السياسي، وضعف الانتماء والولاء السياسي، وازدياد الفساد وغيرها من الأمور التي تشكل عوائق واضحة للتنمية السياسية.

إن أبرز عوائق التنمية السياسية هو التخلف السياسي الذي يعرّف بأنه: "ضعف قدرات النظام السياسي على تعبئة أفراده ومؤسساته بدرجة كافية لتحقيق أهدافه العليا، والعجز عن بناء نسق جديد من القيم السياسية التي تدفع بمكنوناته إلى اكتساب اتجاهات بناءة والانخراط في سلوك مشارك"(وهبان، 1997: 102)، وهكذا فإن التخلف السياسي يرتبط بشكل مباشر بضعف إمكانات النظام السياسي وضعف مؤسساته الرسمية وغير الرسمية وعجزها عن تحقيق الأهداف المنشودة، الأمر الذييؤدي إلى تعذّر النظام السياسي وعدم قدرته على الاستجابة للوظائف سريعة التغير الموكولة إليه، والتي تسمح له بالتحكم بالبيئة، مما قد يؤدي إلى تقويض النظام لدى الأفراد وإيجاد حالة من عدم الاستقرار (عبد الرحمن، 1992: 12).

وتوجد عدة سمات للتخلف السياسي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي هي في مضمونها صورة واقعية لعوائق التنمية السياسية وهي:

1- **أزمة الهوية:** تعد أزمة الهوية من عوائق التنمية السياسية، ويقصد بهذه الأزمة أن الولاء السياسي للفرد في دول العالم الثالث يتجه إلى الجماعة العرقية، دون الحكومة المركزية، أي أن الهوية العرقية لها الغلبة على الهوية القومية.

2- **أزمة الشرعية:** تعد أزمة الشرعية من عوائق التنمية السياسية، وتعني افتقار حكم الصفوة داخل بلدان العالم الثالث إلى الرضا للجماهير.

3- **أزمة المشاركة:** تعد أزمة المشاركة من عوائق التنمية السياسية، وتعني قلة مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، واختيار القيادات، وتقلد المناصب السياسية الرسمية، وبالتالي قصورهم عن المشاركة في صنع القرارات العامّة.

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: اقترابات التنمية السياسية

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المطلب الأول

اقترابات التنمية السياسية

لقد تطورت مفاهيم التنمية، ومن هذه المفاهيم المشاركة والتمكين، والنمو والتقدم، والتخلف.

أولاً: المشاركة والتمكين:

تعد المشاركة مفهوماً محورياً في عملية التنمية، وتدعو المشاركة الأفراد للوقوف على أقدامهم وإحراز تقدم في حياتهم.

إن المشاركة كمفهوم قد تم تناولها بالتعريف، حيث عرفتها (Nilson) بأنها: "مفهوم محوري في عملية التنمية، ولا بد من مشاركة الأفراد كافة بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي مشاركة فعالة في هيكل القوة السياسية لتفعيل مفهوم التنمية. فالمشاركة بذلك لا غنى عنها للتنمية، والتنمية هي شرط مسبق وضروري للمشاركة فالأولوية لكلتيهما" (السيد، 1994: 44).

يبدو أن "التنمية التشاركية" بدت كما لو كانت مفهوماً محورياً شاملاً أشبه بحقيبة سفر، التي تحتوي القديم والجديد، فلقد بدأ المفهوم بالأفكار التقليدية القديمة عن المشاركة في الاقتصاديات القومية، وصنع القرار الحكومي وكفاءة المشروعات وحوى أيضاً أفكاراً جديدة عن المساواة النوعية بين الرجل والمرأة وعن الحكومة الصالحة.

ثانياً: مفهومي النمو والتقدم:

إن مفهوم النمو قد تطور مع تطور المجتمعات الغربية، التي تزامن تطور بنيانها الاجتماعي والسياسي مع نمو النظام الاقتصادي لهذه البلدان، كما رافق هذا التطور ظهور نظرية مراحل النمو لصاحبها روستو (Rostow) الذي بيّن أن عمليات النمو الاقتصادي في العالم الاقتصادي المتقدم قد مرت بمراحل متعددة كالمرحلة التقليدية ومرحلة الاستعداد للانطلاق ومرحلة الانطلاق ومرحلة النضج ومرحلة الاستهلاك الجماهيري. إن عملية النمو تظهر في جميع

المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية، وإن مفهوم النمو ينظر إليه أنه يحدث كعملية تلقائية تحدث من غير تحدث الإنسان. ويحدث النمو غالباً عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، وعليه فإن معظم التغيرات الناتجة عن النمو تعتبر سطحية وبسيطة وتعبر عن التغيرات الكمية وليست الكيفية (بدوي، 1976: 22).

ثالثاً: مفهوم التقّدم:

لقد ارتبط هذا المفهوم بالكتابات السوفياتية، وهو لا يقتصر على تغيير نمط الإنتاج وإنما يتسع ليشمل زيادة قدرات الإنسان وسيطرته على قوى الطبيعة والقوى الاجتماعية.

أما التقّدم فيعّرف على أنه: "التحول من حالة إلى حالة أفضل وانتقال المجتمع البشري من مستوى إلى مستوى أرقى من حيث المقدرة الإنتاجية (التقدم الاقتصادي) والسيطرة على الطبيعة (التقدم العلمي والتكنولوجي) والثقافة والعلاقات الإنسانية (التقدم الاجتماعي) (هيجوت، 2001: 242)، كما تّم تعريف التقدم على أنه: "ظاهرة اجتماعية حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن أن تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة".

وبشكل عام فقد ارتبط هذا المفهوم بتطور نظرية متكاملة حول ما يسمى بالاستبداد الشرقي، والتي تقوم على أساس أن التقدم قد ارتبط بالدول الأوروبية الصناعية ذات اللامركزية السياسية، بينما ارتبط التخلف بدول اعتمد اقتصادها على الزراعة والرعي بشكل عام، كما ذكرنا.

رابعاً: مفهوم التخلف:

إن مفهوم التخلف هو مفهوم محوري بالنسبة لدول العالم النامي، حيث أن العديد من الدراسات والأبحاث تناولت موضوع التخلف وخصائصه ومسبباته، وفي تحديد مؤشرات الآثار الناجمة عنه، ومحاولة وضع الحلول والتصورات المقترحة للتخلص منه.

وبشكل عام، فإن هذه الدول تعاني من التخلف ويعود ذلك إلى سبب وعامل مهم هو اقتصادي، والذي يمكن أن يحل مشكلات هذه الدول.

وقد تنازعت اتجاهات عدة الأسباب الحقيقية المؤدية للتخلف، ويمكن إبرازها كما يلي:

1- اتجاه ذهب إلى أن أسباب التخلف تعود إلى أسباب كامنة في التركيب الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات (الجوهري، 1982: 54). أي أن التخلف يعد صفة لازمة تتصف بها هذه الشعوب وهي مرتبطة بشكل أو بآخر بثقافتها وتكوينها.

2- بينما ذهب اتجاه آخر إلى أن التخلف يعود إلى تخلي الأمة عن شرعيتها، وابتعادها عن مضمون رسالة الاستخلاف التي حملتها، كما يعود ذلك لعدم فهمها لدورها وطبيعة فكرها، والتخلي عن أسمى وقواعد دينها.

3- أما الاتجاه الثالث فقد ذهب إلى أن الانعزال عن التيار الحضاري الأوروبي أثناء فترة الحكم العثماني، أدى إلى الانقطاع عن التواصل الحضاري مع أوروبا.

4- ذهب الاتجاه الرابع إلى أن التخلف هو نتاج عوامل داخلية وعوامل خارجية والتي تفاعلت فيما بينها، بمعنى أن الأسباب التي أدت إلى تقدم الشعوب الغربية هي ذاتها الأسباب التي أدت إلى تخلف الشعوب الأخرى، فالدول الغربية تهدف إلى تحقيق المنفعة الاقتصادية بغض النظر عن الطرف الآخر الذي سيخسر مقابل مكاسبها (بن نبي، 1981: 69).

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة على التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية كغيرة من التحالفات في دول العالم يتأثر بالعديد من المتغيرات والتي تشكل مؤثراً على العديد من الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفيما يلي نستعرض بعض العوامل المؤثرة على التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي (الشيب، 2009: 14):

1. **عائدات قطاع النقط والغاز.** أدى استغلال الثروة النقطية إلى المساعدة في تقدم دول المجلس وتطورها ونشر الثقافة والتعليم ، إذا أصبح متوسط دخل الفرد فيها من أعلى المستويات في العالم.
2. **عدد السكان** . تعاني دول المجلس من ضآلة عدد سكانها مما يجعلها تستعين وتعتمد على العمالة غير الوطنية.
3. **مشتريات الأسلحة** . توسع نطاق مبيعات الأسلحة من قبل الدول الصناعية المتقدمة إلى دول المنطقة.
4. **ضيق نطاق السوق المحلية.** دول مجلس التعاون ترتكز في اقتصادياتها على سلعة واحدة وهي النقط الخام، وهذه السلعة لا تؤدي إنتاجها وتصديرها دورا هاما في زيادة الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
5. **ضعف الطاقة الاستيعابية.** نصف الناتج القومي لدول المنطقة لا يجد طريقه إلى الاستثمار داخلها، وذلك نتيجة ضعف الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات المنطقة.
6. **الازدواجية في المشروعات.** انعدام التنسيق ينجم عنه الازدواجية في المشروعات الاقتصادية مما يؤدي إلى التنافس بين هذه الدول، ويبعدها عن التكامل الذي تسعي إلى تحقيقه.

7. **مشـاكل** الموارد **المائيـة والتنميـة الزراعيـة**. تعـاني دول المنطقـة مـن عدم وفـرة المـوارد المائيـة، وقرب نفاذ المياه الجوفية. وترتب على ذلك تحول المنطقة إلى البحث عن توفير الموارد المائية إلى تحلية مياه البحر التي تتميز بكلفتها العالية .

الظروف السياسية.

إن الظروف السياسية الجديدة التي تؤثر في منطقة الخليج مباشرة تستند إلى عدة عوامل دوليـة وإقليميـة فـي آن واحـد ، وتـؤثر بشـكل فعـال فـي دورة وأهميـة العلاقـات الدوليـة ويـأتي تـأثير العلاقـات الدوليـة مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والـدول الأوروبيـة لاعتمـاد اقتصـاد وصـناعة هـذه الدول بدرجة كبيرة على نفط الخليج ، أما العوامل الداخلية والإقليمية المؤثرة فهي كما يلي (الولي، 2010: 40):

أ. العوامل المحلية. يوجد في منطقة الخليج العربي دول صغيرة متعددة ولقد وقفت الدول الاستعمارية عائقا أمام وحدة هذه الدول بشتى الوسائل.

ب. العوامل الإقليمية . تعتبر إيران أكثر دول المنطقة طمعا في الهيمنة ولعب الدور المؤثر في سياسة الخليج ولأجل هذا سعت لاحتلال الجزر المسيطرة على مضيق هرمز من اجل التحكم في هذا الممر الاستراتيجي الذي تمر من خلاله ناقلات نفط الخليج العملاقة متجهة إلى الدول المستهلكة.

المبحث الثاني

الإصلاحات والتنمية السياسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تتميز منطقة الخليج العربي بأهمية إستراتيجية وجيوسياسية ونفطية مما جعلها مسرحاً لصراع ونفوذ القوى الدولية وبعض القوى الإقليمية في المنطقة، وظلت تحتفظ بأهميتها كمنطقة جذب للمصالح والمطامع الدولية لاحتوائها على ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط الذي يجعلها الممول الرئيسي لهذه السلعة الحيوية.

ولم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، وليد لحظته، إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وهو ما استوجب من حكومات الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، لأنه ربما يحقق الرغبة المتجذرة في نفوس أبناء هذه المنطقة منذ قرون عديدة في الوحدة والعمل المشترك، وينظم التعاون السابق بينها، وفي الوقت نفسه يحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية للعالم أجمع (عبيد، 2007: 281).

توجهت الأنظار نحو المجلس للتعرف على دوره وتأثيره المتوقع في العلاقات الإقليمية المضطربة أمنياً والواقعة تحت صراع الدول العظمى، ومطامع القوى الإقليمية، وتطلع المهتمون بشؤون الأمن القومي العربي إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية من منظور دوره المتوقع في تحقيق الأمن والاستقرار القومي العربي الشامل في جناحه الشرقي.

هناك (ثماني) دول مطلة على الخليج هي (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عُمان، دولة الكويت، دولة قطر، مملكة البحرين، جمهورية العراق، جمهورية إيران الإسلامية) وتتفاوت الدول الثماني من حيث طول سواحلها على الخليج، وتمتلك

إيران أطول ساحل على الخليج، حيث يبلغ طول ساحلها 635 ميلاً، ويمتلك العراق أقل حصة بين الدول الثماني إذ لا تتجاوز (10) أميال، في حين أن أصغر دولة في الخليج هي البحرين تمتلك ساحلاً طوله 68 ميلاً، وهذا التعقيد في المعطيات الجغرافية على مستوى الموقع والمساحة وطول السواحل، والإطلالة المباشرة على المضيق أفرزت شعوراً بالوهن الجيوسياسي لدى بعض دول الخليج، وشعوراً بالتفوق لدى البعض الآخر، وشعوراً بالحاجة إلى المزيد لدى البعض الثالث، وفي المحصلة النهائية دفعت هذه المعطيات باتجاه العمل على تعظيم النفوذ الأمني والسياسي. وهكذا يمكن القول أن الخواص المعقدة في البيئة الجغرافية للخليج قد شكلت أولى العوامل في أزمة أمنه القومي

واستناداً إلى نجاح تجربة الإمارات العربية المتحدة التي تمت عام 1971، وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح في أيار 1976 عندما كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء الكويتي، الدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائمين على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها(رجب، 1983: 63).

وبعد ذلك وفي ديسمبر 1978، زار الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان، ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثته مع هذه الدول إلى ضرورة بذل الجهود من أجل وحدة الموقف العربي وتحقيق أماني الشعوب العربية بمزيد من التقدم (عبيد، 2007: 282).

واستمرت الكويت بتبني الفكرة في جميع المحافل الخليجية والعربية، واستغل الشيخ جابر الأحمد الصباح – أمير الكويت آنذاك– فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عّمان في تشرين الثاني 1980، ليقوم باطلاع قادة دول الخليج العربي على بعض التصورات

الكويتية حول قيام وحدة خليجية، وتم النقاش لأول مرة بشكل رسمي حول هذه المبادرة الكويتية (الأسطل، 1999: 13).

وجرت محادثات رسمية أخرى في السعودية بين القادة الخليجيين في نهاية عام 1980 وتم بحث موضوع إنشاء صيغة وحدوية خليجية بشكل جدي، إذ تم التفكير في قيام وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية الست (السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وسلطنة عُمان)، وبناءً على ذلك عقد وزراء خارجية الدول الست اجتماعاً بمدينة الرياض في 4 شباط 1981 (المليفي، 2004: 39).

وفي 6 شباط 1981، أكدت السعودية أن الاتفاق على قيام تجمع خليجي لا يهدف إلى خلق تكتل سياسي أو عسكري، بل إلى تنسيق أوجه التعاون القائمة فعلاً بين هذه الدول والعمل على ترسيخها وتطويرها (مرهون، 1997: 112).

وتنفيذاً لبيان وزراء الخارجية للدول الست اجتمعت لجنة الخبراء في الرياض يومي 24 و 25 شباط 1981 لوضع نظام متكامل يشمل البنود الرئيسية لمجلس التعاون ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس، وفي يومي 7 و8 آذار 1981 عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مسقط لاستكمال مناقشة مشروع نظام المجلس بناءً على ورقتي عمل قدمتهما عُمان والكويت، وفي يومي 9 و 10 آذار من العام نفسه اجتمع في مسقط وزراء خارجية الدول الأعضاء وناقشوا مشروع النظام الأساسي للمجلس، ثم حددوا الفترة من 25 إلى 27 أيار 1981 موعداً لاجتماعات القمة في أبوظبي، وتم في هذا الاجتماع إقرار النظام الأساسي للمجلس والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة، كما أوصوا أن يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت (عبيد، 2007: 285-286).

بعدها عُقدت في أبو ظبي بتاريخ 25 أيار 1981 القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجية العربية، وتم توقيع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاجتماع، وناقش القادة ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك، وأوضحوا أن ظهور مجلس التعاون يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي، كما اكدت تلك الورقة الخصائص المشتركة لسكان المنطقة، والأخطار التي تهدد المنطقة وثرواتها، واعتبار قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة (الأشعل، 1983: 26).

لقد اعتبر هذا الاجتماع المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والبداية القانونية للمجلس، حيث تم اختيار أمين عام للمجلس "السيد عبد الله يعقوب بشارة" ومع تشكيل هيئة تسوية المنازعات، وتم تدوين النظام الداخلي للمجلس. وبعدها في الفترة 10-11 تشرين الثاني عام 1981 وقع قادة الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في الرياض (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2002: 12).

المطلب الأول

التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من الواضح أن دول مجلس التعاون لا تملك منفردة أسباب القوة المادية والتقنية والعسكرية التي تؤهلها إلى مركز متقدم في النظام الدولي الجديد، لذلك ستجد في التعامل الاقتصادي والوحدة الخليجية الوسيلة الوحيدة لتعزيز مكانتها في النظام الدولي، وسوف يكتسب العمل الوحدوي الخليجي قوة دفع جديدة وحافزاً هاماً ربما يكون له تأثير إيجابي في تجاوز العقبات التي تعترض مسيرة التعاون والتكامل الخليجي، وفيما يتعلق بأمن الخليج في ظل النظام الأحادي القطبية، فإنه يعكس الرؤية الأمريكية دون سواها، ومن ناحية أخرى، يرى المحللون السياسيون، أن مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي التعددي (يتراوح ما بين ما هو عسكري وما هو مجتمعي، أما في ظل النظام الأحادي يتراجع وينحصر فيما هو عسكري). على ضوء ما تقدم يمكن حصر تأثير تحول العالم إلى نظام القطب الواحد على مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاتجاه إلى التركيز على الجانب العسكري للأمن، وهو ما يعكسه الاهتمام الخليجي بتطوير القدرات العسكرية تسليحاً وتدريباً (عبد الملك،2012: 23).

وحدد النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أهداف المجلس في (عبيد،2007: 45):

1- تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع انظمه متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علميه مشتركة (المصدر: النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

ويلاحظ هنا أن أهداف مجلس التعاون الاقتصادية والاجتماعية محددة بشكل واضح، بينما ذكرت الأهداف السياسية في النصوص الأكثر عمومية؛ إذ لم يذكر بوضوح الأهداف السياسية والعسكرية أو الأمن الخارجي أو حتى تأسيس مؤسسة عسكرية وتأهيلها لدرء الخطر الخارجي. وبقراءة هذه الأهداف يتضح أن البعد الأمني في تلك الوثيقة يكاد يكون غائباً، وهو ما حاول قادة الدول الست تعويضه سياسياً، حين شددوا في البيان الختامي للقمة التأسيسية على: " أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها (البستكي، 2003: 91).

إلا أن هذا الموقف لم يكن موجهاً إلى كل القوى العالمية، فقد كانت دول الخليج العربية مستعدة لقبول أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بأي دور أمني تفرضه التطورات، ولكن بشرط ألا يكون ذلك في إطار اتفاقيات وتحالفات ملزمة تدخل المنطقة بشكل رسمي في إطار الصراع العالمي، أو مواجهة مباشرة مع إيران التي جعلت من القضاء على النفوذ الأمريكي أحد أهدافها الرئيسية، والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت من جانبها حرصاً واهتماماً على أداء هذا الدور طوال فترة رئاسة رونالد ريجان (1980-1988) الأمر الذي مكّن النظم الخليجية من حماية أمنها على المستويين الداخلي والخارجي من خلال التحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وفرت حماية قوية لهذه الدول(البستكي، 2003: 91).

ومن المعروف أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد ظهر في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب أمنياً وعسكرياً، خصوصاً بعد سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية عام 1979، وما رافق ذلك من تداعيات كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة، ولاستمرار إيران احتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، تبع ذلك نشوب الحرب العراقية – الإيرانية واستمرارها لمدة ثمان سنوات، كل ذلك فرض على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن جعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته، وبالرغم من أن البيان الختامي الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في أبو ظبي 25–26 أيار 1981 لم يناقش قضية أمن الخليج بصورة واضحة، إلا أنه أشار إلى: "أن الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي" (المهيري، 1999: 10).

المطلب الثاني

تجارب التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهدت الفترة الماضية العديد من المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، وردود الأفعال الأمريكية تجاهها، والتي تمثلت في إعلان الحرب الأمريكية على ما تسميه بالإرهاب، وما صاحب ذلك من تصورات وأفكار تركزت حول العلاقة بين غياب التنمية والديمقراطية وتصاعد العنف والتطرف والإرهاب في المجتمعات العربية والإسلامية، خاصة بعدما ألقيت مسئولية أحداث سبتمبر على تنظيم القاعدة. ومن ثم يمكن القول بان المتغيرات الناتجة عن هذه التطورات كان لها أثرها الواضح على تجارب هذه الدول سواء في مجال التنمية أو على صعيد الإصلاح السياسي، وتشكل المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والإقليمية والعالمية المحيطة بدول المجلس ما نطلق عليه بالظروف الموضوعية المحيطة بتجاربها في التنمية والإصلاح السياسي، وفى ظل الواقع المعاصر تتداخل هذه المتغيرات وتتفاعل خالقة العديد من الظواهر والقضايا والإشكاليات التي تتطلب رؤية خلاقة وقدرات ومهارات معينة للتوصل إلى السياسات وبرامج العمل التنفيذي القادرة على التعامل الكفء والفعال معها (عبيد، 2007: 47).

وفى هذا الإطار نستطيع تحديد أهم الملامح العامة للظروف الموضوعية المحيطة وهي:

1) ازدياد الضغوط الداخلية والخارجية على هذه الدول للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية شاملة، فالاندماج في نطاق اقتصاد العولمة الذي يمثل أحد المحاور الهامة للتنمية المعاصرة، يفترض أن تقوم الدول بتغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية بما يوفر المتطلبات اللازمة لهذا الاندماج، وتبرز أهمية هذه الضغوط بالنسبة لدول الخليج العربية بصفة خاصة لاعتبارات الموقع والموضع معا بعبارة جمال حمدان، فموقع هذه الدول موقع استراتيجي هام في

سياق حركة التجارة العالمية بمفهومها الواسع، أما من حيث الموضع فهذه الدول تمتلك ثروة ضخمة من النفط والغاز الطبيعي وهما من السلع الإستراتيجية الهامة المؤثرة في الاقتصاد الكوني، هذا بالإضافة إلى امتلاكها فوائض مالية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يوفر لها العديد من الفرص ويعرضها في ذات الوقت لمخاطر كثيرة ومتنوعة المصادر.

2) حدوث تغيرات واضحة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول، ويتمثل ذلك اقتصاديا في بروز مجموعات من رجال الأعمال الذين ازدادت أهمية دورهم في النشاط الاقتصادي المعاصر والذين يعدون أداة رئيسية لتحقيق التنمية، وعلى المستوى الاجتماعي يمكن القول بوجود عملية تكوين لطبقة وسطى جديدة ذات تعليم غربي ولها طموحاتها ورؤاها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، التي لا تتلاءم بدرجة أو بأخرى مع الأوضاع التقليدية المعهودة، في هذه الدول وعلى المستوى السياسي يتمثل التغير البنيوي، في وصول جيل جديد من أبناء الأسر الحاكمة إلى مواقع المسئولية والأثير، وهو جيل يختلف عن الجيل القديم من حيث تكوينه الثقافي والفكري وذلك بحكم تعليمه واتصاله الوثيق بالثقافة والحضارة الغربية.

3) التفاعلات القائمة والمستمرة بين المتغيرات الجديدة السريعة والمتلاحقة والواقع القائم بدأت تفرز ظواهر وقضايا وإشكاليات جديدة في المجتمع، والتي لا يمكن التعامل معها بذات الأساليب والسياسات المتبعة سابقا ومن أبرز هذه الظواهر العنف السياسي، الإسلام السياسي، قوى المجتمع المدني، البطالة، القوى الاجتماعية المهمشة، قضايا العمالة الأجنبية التي صارت تمثل مصدرا خطيرا للتأثير على التماسك الاجتماعي، الطائفية، المطالب السياسية والاقتصادية والثقافية الجديدة لشرائح عديدة في المجتمع (عبد الملك،2012: 34).

4) الطابع الصراعى للبينة الإقليمية والعالمية المحيطة بهذه النظم فمنطقة الخليج شهدت خلال عقدين من الزمان أربعة حروب ضارية كان للقوى الإقليمية والدولية دور هام فيها ولازالت

تداعيات هذه الحروب قائمة وأن كان أشدها تأثيرا من داخل مجتمعات دول الخليج العربية الغزو الأمريكي للعراق وما ترتب عليه من نتائج هذا بالإضافة إلى بروز إيران كقوة إقليمية في المنطقة لما مشروعها الخاص الذي يتمحور حول تحولها إلى قوة إقليمية كبرى مهيمنة على تفاعلات المنطقة، ويتقاطع هذا المشروع في العديد من النقاط مع المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يزيد من حدة الصراع في المنطقة، هذا بالإضافة إلى كون المنطقة تعد بمثابة منطقة مصالح للعديد من القوى الكبرى الأخرى كروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند، ولكل من هذه القوى مصالحها التي لا تتطابق تماما مع مصالح القوى الأخرى ودول المنطقة، هذا الطابع الصراعى للبيئة الإقليمية والعالمية المحيطة بدول الخليج العربية يتولد عنه العديد من القضايا والإشكاليات التي تواجه هذه الدول في سعيها لإنجاز برنامجها للإصلاح السياسي والتنمية، ومن ذلك ما يتعلق بالعلاقة بين الأمن والإصلاح السياسي، بتوفير المتطلبات، ومن حيث الآثار المتعلقة بالأمن والناتجة عن تطبيق سياسات الإصلاح السياسي والتنمية (عبد الملك،2005: 23).

5) أوضحت الأزمة العراقية القائمة حتى الآن استحالة تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي استنادا إلى التدخل الخارجي المباشر أو غير المباشر في الشئون الداخلية لدول المنطقة، حيث أن للطرف الخارجي المتدخل في هذه الشئون أيا كانت صورة هذا التدخل أجندته الخاصة التي لا تتلاقى بالضرورة مع المتطلبات اللازمة لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي، بل أن نتائج مثل هذا التدخل قد تكون مدمرة ليس للنظام السياسي حسب بل لكيان الدولة ذاته، وهذا هو الواقع القائم في العراق.

المطلب الثالث

الملامح العامة المشتركة لتجارب التنمية والإصلاح السياسي

لاشك في وجود بعض أوجه الاختلاف لتجارب التنمية والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا إننا سنركز في هذا القسم من الدراسة على الملامح العامة المشتركة لهذه التجارب بتلك الدول وذلك على النحو التالي (عبيد،2007: 23):

1- محاولة الاستفادة من الخبرات المكتسبة من التجارب السابقة: شهدت دول الخليج العربية تجارب سابقة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية وذلك بعد الطفرة النفطية الأولى في السبعينات، وبالرغم مما تحقق من تحولات ايجابية بهذه الدول سواء على صعيد إقامة البنية التحتية من شبكات طرق وكهرباء ومياه، والتطور العمراني الهائل الذي شهدته هذه الدول، إضافة إلى إدخال العديد من الأنشطة الصناعية والأنشطة المتعلقة بالخدمات الاقتصادية كالبنوك وشركات الاتصالات وغيرها، والتي حققت تطورا ملحوظا، إلا أن التقييم العام لهذه التجارب يوضح أن ثمة أموالا أهدرت في مشروعات وأنشطة غير مدروسة، كما أن المحصلة النهائية لهذه التجارب لم تؤد إلى إقامة قاعدة اقتصادية قوية تعتمد على القدرات الإنتاجية الفعالة، حيث أن هذه الدول لازالت تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي، كما أن التجارب السابقة كانت تتركز في مناطق معينة من أقاليم هذه الدول دون أن تمتد إلى باقي المناطق، هذا بالإضافة إلى أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول لم يصاحبها تطوير اجتماعي وسياسي وثقافي ملائم، الأمر الذي أوجد حالة من التشوه في هذه التجارب. والملاحظة الجديرة بالاهتمام في هذا الصدد أن هناك محاولة للاستفادة من هذه التجارب وتجنب السلبيات التي شابتها وهو ما يؤكده العديد من الكتابات الخليجية، من ناحية أخرى فثمة أولوية قد أعطيت للاستثمار في الداخل مقارنة بالوضع الذي اتسمت به التجارب السابقة حيث تم الاستثمار أموال طائلة في الخارج، ويرجع هذا التوجه إلى

المصاعب التي واجهت الأموال العربية المستثمرة في الخارج والخسائر التي تعرضت لها قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

2- تبنى مفهوم معين للتنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي: تبنت دول الخليج العربية مفهوما معينا للتنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي، ففيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، تبنت مفهوم التنمية على النمط الرأسمالي والذي يقوم على تحرير الاقتصاد والتجارة الداخلية والخارجية وإطلاق يد القطاع الخاص في مجمل الأنشطة الاقتصادية باعتباره الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية، وهو ما يتطلب التخفيف من قبضة الدولة في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى السعي إلى اندماج أكثر من الاقتصاد العالمي، عبر التوسع في مجال صناعة الخدمات الاقتصادية كما أولت دول الخليج العربية اهتماما خاصا بالأنشطة المالية والاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الجديد سواء في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الاليكترونية واقتصاد المعرفة، هذا بالإضافة إلى التركيز على تطوير قطاع النفط والغاز الطبيعي والصناعات والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، باعتباره لازال يمثل المصدر الأساسي للدخل القومي لهذه الدول، إلا أن الجديد في هذا المجال يتمثل في إتاحة الفرصة لرؤوس الأموال الأجنبية للدخول للاستثمار في هذا القطاع، وذلك نظرا للحاجة إلى التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال (العنزي،2012: 66)، أما فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، فتشترك هذه الدول في الأخذ بأسلوب التدرج في هذا المجال، نظرا لحساسيته بالنسبة لهذه الدول، وتخوفها من النتائج غير المحسوبة لانطلاق الإصلاح السياسي، كما أنها تؤكد على ضرورة أن يكون هذا الإصلاح السياسي متوافقا مع خصوصياتها الاجتماعية والثقافية، وبحيث لا يؤثر على تماسك المجتمع، وذلك بالرغم من تصاعد المطالب الداخلية بالإسراع في اتخاذ الإجراءات المطلوبة لعملية الإصلاح السياسي، هذا بالإضافة إلى تمسك النظم الخليجية بضرورة

أن يكون الإصلاح السياسي نابعا من الداخل وليس مفروضا من الخارج وهو الأمر الذي اكتسب بعض المصداقية بفعل ما ألت إليه الأوضاع في العراق بعد الغزو الأمريكي.

3- أولوية الإصلاح الاقتصادي والتنمية مقارنة بالإصلاح السياسي: تشترك دول الخليج العربية في إعطاء أولوية واضحة للإصلاح الاقتصادي مقارنة بالإصلاح السياسي، ويأتي هذا للعديد من الأسباب منها أن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي تتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات السريعة على مستوى السياسات الاقتصادية، وتوافر فوائض مالية كبيرة يتطلب توفير بيئة اقتصادية ملائمة للاستثمار، محاولة النظم الخليجية التخفيف من حدة الضغوط الخارجية والداخلية الدافعة للإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية، من خلال الإسراع بالإصلاح الاقتصادي وتوفير متطلباته باعتباره أداة التنمية الاقتصادية الرئيسية، ومن ثم يؤدى هذا إلى التخفيف من حدة الضغوط في المجال السياسي، كما أن ثمة اتجاه واضح داخل المجتمعات الخليجية بان التطوير في المجال الاقتصادي من شأنه أن يساهم في حل العديد من القضايا السياسية أو التخفيف من حدتها على الأقل، كما أن الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يتسم بوضوح مساراته ونتائجه قابلة للتحكم والقياس، بخلاف الإصلاح السياسي الذي يصعب التحكم فيه وضبطه بعد انطلاقه، وهو ما تؤكده التجربة الكويتية في مجال الإصلاح السياسي، والتي تمثل النموذج الخليجي العربي في هذا المجال (عبد الملك، 2012: 55).

4- السعي إلى معالجة مشكلة توزيع الدخل: بالرغم من توافر الموارد المالية الكبيرة في دول الخليج العربية، إلا أنه توجد في هذه الدول شرائح كبيرة تعانى من الفقر والحرمان من الخدمات الأساسية، وقد ازدادت معاناة هذه الشرائح الاجتماعية في الفترة الأخيرة نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي وما ترتب عليها من ازدياد معدلات التضخم والأسعار وازدياد معدلات البطالة بين الشباب الأمر الذي يمثل بؤرا داخلية قابلة للتفجر وتهديد الاستقرار الاجتماعي، ولقد

اتجهت النظم الخليجية إلى التعامل مع هذه المشكلات الناتجة عن سوء توزيع الدخل بالعديد من الأساليب، منها زيادة المرتبات والأجور للعاملين بالحكومة والقطاع العام، توطين الوظائف بقدر الإمكان ووضع بعض القيود على استيراد العمالة الأجنبية التي تمثل بدورها بؤرة من بؤر الأزمات الكامنة في مجتمعات هذه الدول في توفير بعض فرص العمل في الحكومة والقطاع العام، إقامة العديد من المشروعات الضخمة والتي يمكنها استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين والاهتمام بتطوير التعليم والتدريب لتوفير الموارد البشرية المؤهلة بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل، والملاحظ أنه بالرغم من اتخاذ هذه الإجراءات إلا أن مردودها لم يتضح بعد، نظرا لارتفاع معدلات النمو السكاني ونمط ثقافة العمل السائد في هذه المجتمعات وهو نمط لا يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية المعاصر ويحتاج إلى قدر من الوقت لتغييره وتطويره، هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الخاصة بتوازن القوى والمصالح الداخلية القائمة والذي يؤدى اتخاذ أية إجراءات راديكالية بصدد إعادة توزيع الدخل في هذه المجتمعات إلى اهتزازها وإثارة العديد من المشكلات الداخلية غير محسوبة العواقب(عبيد،2007: 29).

5- الاعتماد على المبادرات الحكومية فيما يتعلق بالتنمية والإصلاح السياسي: تقوم عملية التنمية والإصلاح السياسي على أساس المبادرات الحكومية وذلك بالرغم من تنامي الدعوة إلى ذلك من الداخل والخارج، إلا أن النظم الخليجية وبحكم الرؤية التي تتبناها بالنسبة للتنمية والإصلاح السياسي تحرص على أن تكون كل الإجراءات التي تتخذ في هذا السياق من جانبها، ويمكن تفسير ذلك استنادا إلى الاعتبارات التالية (العنزي،2012: 34):

- سيطرة هذه النظم على عوائد النفط والتي تمثل المحرك الرئيسي لأنشطة التنمية الاقتصادية.

- سعيها إلى تخفيف الضغوط الخارجية خاصة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي وبحيث تظهر استعدادها لاتخاذ إجراءات ولو كانت بطيئة في هذا الشأن .

- اتجاهها إلى تدعيم أسس شرعيتها استنادا إلى معايير تحديثية جديدة.

6- بروز المشكلة الأمنية كإحدى الأولويات الرئيسية: واجهت دول الخليج العربية العديد من المشكلات الأمنية خلال الفترة الأخيرة للعديد من الأسباب الداخلية والإقليمية والعالمية، والتي تفاعلت معا لتشكل العديد من مصادر تهديد الأمن في هذه الدول على المستوى الداخلي والخارجي وهو الأمر الذي يعد أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه تجارب التنمية والإصلاح السياسي في هذه الدول، فإعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية يترجم اقتصاديا بتخصيص موارد مالية كبيرة كان يمكن توجيهها لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويترجم سياسيا بمزيد من الحرص والحذر في انطلاق عملية الإصلاح السياسي، وتبدو أبعاد هذه المعضلة إذا ما علمنا أن التنمية والإصلاح السياسي يتطلبان بيئة أمنية مستقرة (عبد الملك، 2005: 12).

7- مقاومة التغيير: من الظواهر المشتركة بين دول الخليج العربية ظاهرة مقاومة التغيير وهو ظاهرة طبيعية عرفتها كافة المجتمعات الإنسانية التي شهدت تجارب للتنمية والإصلاح السياسي، إلا أن ظاهرة مقاومة التغيير تتخذ أبعادا خاصة بهذه الدول، حيث ينظر البعض إلى الإجراءات المتعلقة بالتنمية والإصلاح السياسي على أنها تتناقض مع صحيح الدين، بل أن بعض قوى الإسلام السياسي في هذه الدول توجه انتقادات حادة للديمقراطية، كما أن اتجاها أخر ينظر إلى هذه الجهود باعتبارها تمثل استجابة من جانب النظم السياسية الخليجية للضغوط الخارجية وخاصة الأمريكية، ومن ثم فهي ترى فيها نوعا من أنواع التدخل الخارجي المرفوض في الشئون الداخلية لهذه الدول. وثمة اتجاه ثالث يرى في هذه الجهود مساسا بمصالحه المستقرة ومن ثم يتجه إلى مقاومتها بأشكال وطرق مختلفة.

المبحث الثالث

العوامل التي تحقق وتعيق التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حظـي حقل التنميـة السياسية بالاهتمـام مـن الدراسـات العديـدة، حيـث أن التنميـة السياسـية ترتبط ارتباطاً واضحاً بحالـة التخلف وكيفيـة الخـروج منهـا، حيث تعـد قضـايا التنميـة مـن القضـايا الهامة، وقد ظهر الاهتمام بها مع استقلال الدول التي خضعت للاستعماري ردحاً من الزمن، حيث فرض الاستقلال تحديات عديدة على الدول بسبب الكم الكبير من المشاكل التي تركها الاستعمار، بعد إن عانت العديد من الدول من حالـة الضـعف والتشوه فـي المجـالات الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية، وعليه أطلق علـى هذه الدول التـي وقعت فـي ظـل هذه التسميات بـدول العـالم الثالـث والدول الناميـة والدول المتخلفة، ولقد ركزت جل الدراسات على مواضيع متعددة كالنمو والتحديث والتقدم وغير ذلك.

وتتغير مفاهيم التنمية السياسية من فترى إلى أخرى، كون أن لها خصائص متعددة منها: أنه لا يوجد مجتمع في حالة سكون دائم أو جمود تام، فبلدان العالم في حالة تطور وتغير، كما أن التنميـة ظـاهرة شـمولية وكليـة، ومـن الصـعب تحديد بـداياتها وتحديد نهاياتهـا، ولكـون ظـاهرة التنميـة السياسـية هـي ظـاهرة عالميـة، بمعنـى أنـه مـن الصـعوبة اقتصـار نمـوذج التنميـة السياسـية علـى دولـة واحدة، كما أن التنمية متعددة الأبحاث والأبعاد.

المطلب الأول

العوامل التي تحقق التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توجد عدة عوامل تحقق التنمية السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتتمثل في:

الأهمية العسكرية لموقع دول مجلس التعاون الخليجي. ارتبطت أهمية دول المجلس الإستراتيجية بأهمية موقعها من الناحية العسكرية من خلال سيطرتها على مداخل الخليج وطرق الملاحة فيه، بالإضافة إلى صلاحية سواحلها وجزرها لإقامة المنشآت العسكرية الدفاعية القادرة على تأمين طرق الملاحة البحرية في الخليج وتكمن الأهمية فيما يلي:

أ. **السيطرة العربية على سواحل الخليج.** يمتد ساحل الخليج العربي من دولة الكويت شمالاً إلى سلطنة عُمان جنوباً ويبلغ طوله (984) كم ويخضع تماماً لسيطرة دول المجلس والتي اكتسبت أهمية عسكرية نظراً لوقوع نصف ساحل الخليج ضمن أراضيها وبالتالي توفرت لديها المواقع الاستراتيجية لإقامة القواعد العسكرية والجوية القادرة على تأمين الملاحة في الخليج، وهذا يعطي ميزة عسكرية كبرى لدول المجلس إذا تم استغلالها بشكل أفضل.

ب. **السيطرة على مداخل الخليج.** ينفتح الخليج العربي على بحر العرب ومنه إلى المحيط الهندي عبر مضيق هرمز ويبدأ مدخله الشمالي عند مصب شط العرب بالقرب من الحدود مع دولة الكويت وقد أتاحت سيطرة دول الخليج العربي على قسم هام من المنفذين الفرصة للسيطرة على أهم المنافذ البحرية في العالم وهي كما يلي:

(1) **مضيق هرمز**. يقع مضيق هرمز في مدخل الخليج العربي، وهو المدخل الوحيد للخليج إذ تسيطر سلطنة عمان على جانب كبير من الممر الملاحي داخل المضيق، وتعتبر جزيرة (مسندم) أهم المواقع العسكرية المسيطرة على مضيق هرمز كما تشكل القناة الملاحية الضيقة مركزاً ممتازاً

لتنظيم حركة السفن والسيطرة عليها ومنع أساطيل الدول المعادية من الوصول إلى مياه الخليج، وتهديد مرافق إنتاج وتصدير النفط في دول مجلس التعاون الخليجي (نقرش، 1997: 97).

(2) **جزر الخليج العربي**. تقع أهم وأكبر جزر الخليج العربي ضمن أراضي دول مجلس التعاون حيث تملك دولة الإمارات العربية المتحدة (جزر الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى) وتقع جزر (وربه وبوبيان) ضمن أراضي دولة الكويت وجزيرة (مسندم) العُمانية، حيث تشرف جزر الإمارات العربية المتحدة على طرق الملاحة وتشكل مواقع طبيعية لرسو السفن والقطع البحرية الكبيرة، وزوارق الدورية السريعة حيث تتوفر المخابئ الطبيعية، كما توفر طبيعة أرض الجزر مواقع استراتيجية للمدفعية وتوفر وسائل الإخفاء والتمويه الطبيعية، نظراً لأهمية هذه الجزر فقد امتدت إليها الأطماع الإيرانية واحتلت جزر(الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى) وحرمت دول مجلس التعاون من إحدى مزاياها الاستراتيجية الرئيسية.

الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية

تشكل دول مجلس التعاون الخليجي كتلة اقتصادية ذات أهمية عالمية وتمتلك مقومات القوة الاقتصادية من (موارد طبيعية، قوى بشرية، خبرة فنية، رأسمال) يضاف إلى ذلك التطور الصناعي وامتلاك التقنية الحديثة.

أكتسب بترول الخليج العربي الأهمية الحيوية لأنة يمثل مصدراً أساسياً للدخل القومي، ويمثل مصدر الطاقة الرئيسي للدول الصناعية المستوردة مثل (اليابان، وأوربا، والولايات المتحدة) حيث تستورد الولايات المتحدة (2.5) (الغفلي، 2002: 231)مليون برميل يومياً من دول الخليج العربي، أي ربع مجموع كمية النفط التي تستوردها والبالغة حوالي (10) مليون برميل يومياً.

لدول مجلس التعاون الخليجي أهمية في التجارة العالمية لما توفر لها من سيوله نقدية من عائدات البترول، وتتمتع بدور فعال في مجال تجارة البترول العالمية والتي تقدر بنصف التجارة

الدولية، وتمثل دول مجلس التعاون سوقاً رئيسياً للاتحاد الأوروبي إذ تستوعب (10%) من إجمالي الصادرات، وهذه النسبة تعكس صورة واضحة لأهمية تجارة الاتحاد الأوروبي مع هذه الدول مقارنة مع مناطق أخرى من العالم.

تتمتع دول مجلس التعاون بأهمية كبرى في مجال الاستثمار، لما يتوفر من رؤوس أموال وأصبحت دول الخليج محط أنظار دول العالم الأخرى الساعية إلى جذب الاستثمارات العالمية وعلى رأسها الاستثمارات الخليجية والتي تتميز عن غيرها بعدم ارتباطها بشروط سياسية لذلك نرى أنها أصبحت شريكاً فاعلاً في اقتصاديات العالم الصناعي، بالإضافة إلى سيطرتها على أهم المواد الأولية الاستراتيجية وهي البترول.

السمات والخصائص الاقتصادية المشتركة بين الدول الأعضاء من حيث اعتمادها جميعا على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي يشكل نقطة التقاء وقاعدة اقتصادية متينة ومشتركة لهذه الدول، كما أن هذه الدول تتشابه من حيث اعتمادها على الاستيراد الخارجي للسلع الاستهلاكية، كما تتقارب قوانينها وتشريعاتها، وتعتمد جميع هذه الدول على مبدأ التجارة الحرة، ولا تملك وسائل الحماية للصناعة الوطنية ولا تفرض رسوماً جمركية.

المطلب الثاني

العوامل التي تعيق التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نستعرض في هذا المطلب أهم المتغيرات الإقليمية التي حصلت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي والتي عصفت بالمنطقة وأحدثت تغييراً عالمياً هائلاً وأدت إلى تداعيات عظيمة منها (الحرب العراقية- الإيرانية، وحرب الخليج الثانية والمفاوضات العربية- الإسرائيلية) وما مدى تأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الحرب العراقية – الإيرانية

استمرت الحرب (العراقية- الإيرانية) لأكثر من ثماني سنوات (1980- 1988م) كانت أطول حرب من حيث المدة في القرن العشرين، استنزفت خلالها طاقات مادية وبشرية هائلة، وضربت اقتصاد العراق وإيران، وأثرت على المقومات الاقتصادية لدول الخليج العربية، وقد انتهت الحرب بإعلان العراق وإيران الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم (598) والذي يدعو إلى وقف إطلاق النار (مقلد، 1999: 631).

تأثير الحرب على دول مجلس التعاون الخليجي

لقد تركت حرب الخليج الأولى آثاراً كبيرة على الوطن العربي بشكل عام، وعلى دول مجلس التعاون بشكل خاص ويمكن تقسيم هذه التأثيرات بالمجالات التالية:

أ. **المجال السياسي.** كان التأثير السياسي للحرب ويبرز في النقاط التالية:

(1) كانت حرب الخليج الأولى محوراً لواحد من أخطر الانقسامات في الوطن العربي بين مؤيد للعراق ومؤيد لإيران (سوريا وليبيا).

(2) أضعفت هذه الحرب الموقف العربي في مواجهة إسرائيل لأنها أدت إلى إرهاق واستنزاف القدرات العراقية والموارد الخليجية وأدت إلى خسران إيران الإسلامية كعمق استراتيجي للدول العربية ضد إسرائيل.

(3) أدت الحرب إلى إضعاف التضامن العربي وتأجيج الصراعات بين الدول العربية.

(4) كان من أبرز آثار الحرب العراقية- الإيرانية هو تمحور الدول العربية حول تنظيمات شبه إقليمية حيث برز إلى الوجود وبعد انتهاء الحرب مباشرة مجلس التعاون العربي والذي ضم كل من (مصر، الأردن، العراق، اليمن)، واتحاد المغرب العربي الذي ضم دول المغرب العربي.

(5) كان لانتهاء الحرب أثر بارز على دول الخليج العربي تمثل في انخفاض في حدة التوتر السياسي في المنطقة، وزوال عقبة رئيسية كانت تحول دون التعاون السياسي على المستوى الإقليمي.

ب. **المجال الأمني.** بالرغم من انتهاء الحرب والتي كانت تشكل ظاهرياً عاملاً مساعداً على تحقيق أمن الخليج العربي، إلا أن انتهاء الحرب بالصورة التي انتهت عليها كان يحمل في طياته بذور عدم الاستقرار التي قادت في أقل من ثلاث سنوات إلى الغزو العراقي للكويت، تشمل الآثار الأمنية للحرب في عدم وضوح الرؤيا الخليجية لمفهوم الأمن الخليجي والخلل الكبير الذي أصاب نظام الأمن الإقليمي في الخليج، إلا أن تطور الأحداث أخذت مساراً آخر بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية العراقية بعد الحرب وتزايد الدين العام إلى أكثر من (65) مليار دولار، كان هذا الوضع السيئ نذيراً بتحول مصدر التهديد لأمن دول الخليج العربية من المصادر الخارجية إلى مصادر إقليمية وبالأحرى لمصادر عربية.

ج. **المجال الاقتصادي**. أثرت حرب الخليج الأولى على المقومات الاقتصادية لدول مجلس التعاون حيث وقفت دول المجلس إلى جانب العراق ودعمته اقتصادياً ومالياً ويمكن أن نبرز ما يلي:

(1) أرهقت الحرب واستنزفت الموارد الخليجية، حيث تمكن العراق خلال سنوات الحرب من بناء قوة عسكرية هائلة بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في دفع جانب كبير من نفقاتها، واستخدامها لنفوذها السياسي لتأمين حصوله على أحدث الأسلحة من الدول الصناعية، وزاد من حجم القوات العراقية حيث وصلت إلى أكثر من نصف مليون في نهاية الحرب.

(2) كانت الحرب تهديداً خطيرا لأمن النفط، حيث تراجعت أسعاره بعد التفكك الذي أصاب منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبيك).

حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت) 1990م – 1991م

مهد انتهاء الحرب (العراقية– الإيرانية) كأحد أهم المتغيرات الإقليمية المناخ المناسب لأخطر المتغيرات الإقليمية وهو الغزو العراقي للكويت، وقد كان لهذا المتغير الخطير آثار هامة تجاوزت دول الخليج العربية إلى العالم بأسره، حيث قاد بطريقة غير مباشرة إلى ظهور نظام عالمي جديد.

الغزو العراقي للكويت

بدأت هذه الحرب في 2 آب عام 1990م عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت، تساندها عمليات إبرار بحري على ساحل مدينة الكويت، وعملية إنزال جوي داخل المدينة، وقد حققت العملية أهدافها العسكرية، وجرت محاولات سلمية عديدة لإخراج العراق من الكويت، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل، وبات الحل العسكري هو الخيار الوحيد لدول التحالف الدولي والذي تزعمته أمريكا وأدى هذا العدوان إلى انقسام الدول العربية إلى معسكرين متضادين.

آثار حرب الخليج الثانية على دول مجلس التعاون الخليجي

لقد تركت حرب الخليج الثانية آثاراً هائلة وكبيرة على دول المجلس، في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية لا تزال تعاني من آثارها لغاية الآن:

أ. كان لاجتياح القوات العراقية للكويت أثر كبير على الأمن القومي العربي وعلى أمن الخليج، قبل الحرب كان هناك اتفاق عربي حول مصادر التهديد للأمن القومي العربي، ولكن بعد الحرب تغيرت الصورة جذرياً، إذ لم يعد هناك اتفاق عربي على مصادر التهديد، فقد صار العراق المصدر الرئيسي للتهديد لدول مجلس التعاون الخليجي.

ب. كان غزو العراق للكويت بمثابة صدمة عنيفة للدول العربية الصغيرة التي كانت تقيم نظام أمنها الوطني كجزء فرعي من نظام الأمن القومي العربي الشامل وأدى إحساس الدول الصغيرة بأن الخطر بات يهددها من داخل البيت العربي.

جـ. أسفرت حرب تحرير الكويت عن ظهور مفهوم جديد لأمن الخليج العربي واستند هذا المفهوم على تحليل مصادر التهديد وترتيب أولوياته، وعلى ما أفرزته الحرب من مواقف وما كشفت عنه من حقائق أخفتها الشعارات لعقود طويلة، حيث كشفت عملية غزو الكويت عن الأبعاد الخطيرة للنوايا العراقية التي تهدد وجود دول المجلس وبذلك يشكل تحولا جذرياً في ترتيب الأولويات حيث كان التهديد الإيراني يحتل مركز الصدارة بعد التهديد الخارجي المتمثل في صراع القوى العظمى حول منطقة الخليج العربي.

د. تبنت دول الخليج العربية قبل الحرب المفهوم الشامل للأمن الذي يربط بين الأمن وقضايا التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن جوهر الأمن ينبع من وجود حد أدنى من التنمية والاستقرار ولكن تغير هذا المفهوم إلى المفهوم العسكري للأمن باعتباره من ركائز الأمن الأساسية، وإن حماية هذا الاستقرار والذود عنه يتطلب قدرة عسكرية فعالة وقادرة على الردع من

ناحية وعلى الدفاع من ناحية أخرى، وبدون هذه القدرة العسكرية فإن الاستقرار لا معنى له، لذلك سارعت دول الخليج العربية إلى تنمية قدراتها العسكرية الذاتية والجماعية من خلال صفقات الأسلحة مع الدول الكبرى.

هـ. **آثار حرب الخليج الثانية على علاقات دول المجلس الإقليمية.** أسفرت مضاعفات الغزو العراقي للكويت عن تبدل نظرة دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى شملت هذه التغيرات الجذرية للعلاقات مع إيران وتركيا وكما يلي:

(1) **تأثير الغزو على العلاقات الخليجية مع إيران.** كانت دول الخليج تنظر خلال الحرب العراقية الإيرانية إلى إيران باعتبارها المصدر الرئيسي للتهديد الإقليمي، لكن بعد الغزو اختلفت النظرة وخاصة عندما أدانت إيران الغزو، ولم تتدخل لعرقلة عمليات تحرير الكويت اتخذت دول الخليج العربية موقفاً إيجابياً كان له أثر كبير في تطور العلاقات الخليجية الإيرانية على المستويين الثنائي والجماعي.

(2) **تأثير الغزو على العلاقات الخليجية مع تركيا.** تعتبر تركيا الدولة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لدول الجوار الإقليمي الخليجي وهي من الدول المؤثرة على الأمن القومي العربي والأمن الخليجي نظراً لارتباطها الوثيق بحلف الأطلسي وعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وتقاطع أمنها القومي مع الأمن القومي العربي في مسائل الحدود والمياه مما أثار بعض التوتر في علاقاتها العربية، ساهمت تركيا بدور عسكري بارز في حرب تحرير الكويت تمثل في حشد قواتها على الحدود العراقية الشمالية لمنع العراق من الاستمرار في عدوانه وتهديد أمن السعودية، كما فتحت قواعدها الجوية لقوات التحالف الذي ساهم بدور كبير في نجاح الحملة الجوية وتحقيق أهدافها، قابل هذا الموقف الإيجابي تحسن العلاقات الخليجية مع تركيا وفتح المجال (لطرح مشروع أنبوب

المياه من تركيا إلى دول الخليج العربية وتكثيف التعاون الاقتصادي والفني المتبادل وزيادة مساهمة تركيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول الخليج العربي)(المشاط، 1992: 72).

و. **الآثار الاقتصادية للغزو العراقي على دول مجلس التعاون الخليجي.** كان للغزو آثار سلبية خطيرة على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي والتي أثرت على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأثرت على حجم المساعدات والاستثمارات التي كانت تقدمها دول المجلس لتطوير اقتصاديات الدول العربية الأخرى وشملت هذه الآثار ما يلي:

(1) استنزاف الموارد المالية لدول الخليج العربية حيث بلغت جملة مساهمتها في نفقات الحرب (28)(منير، 1997: 70) بليون دينار.

(2) دمرت البنية الأساسية في دولة الكويت ودمرت مصافي البترول وتم إحراق آبار البترول وقد قدر الخبراء بأن إعادة الإعمار تكلف (20 مليار دولار)، وخسائر قطاع النفط وفاتورة إطفاء الحرائق وإعادة تشغيل مرافق إنتاج وتصدير البترول في الكويت بما يزيد عن (10) مليارات دولار.

(3) انعكست آثار الغزو على نسبة النمو الاقتصادي السنوي في دول المجلس، إذ انخفضت إلى أدنى مستوى.

ز. **الآثار العسكرية لحرب الخليج الثانية.** تمثلت بما يلي:

(1) أُخرجت القدرة العراقية العسكرية من القوة العسكرية العربية ومن ميزان التفوق العسكري على العدو الإسرائيلي.

(2) تسابق دول الخليج في شراء الأسلحة والمعدات خوفاً من تكرار العراق لهذه التجربة المريرة.

(3) **التواجد الأجنبي على الأرض العربية.** لقد وجدت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة مبرراً لتواجدها على الأرض العربية وفي أجوائه وفي مياهه الإقليمية بحجة الدفاع عن دول المجلس وتأمين الأمن والاستقرار لها.

اتفاقيات السلام (العربية – الإسرائيلية)

كان من أبرز المتغيرات في الشرق الأوسط اتفاقيات السلام بين (العرب وإسرائيل) وتمثلت في الآتي:

أ. **معاهدة كامب ديفيد.** تم توقيع الاتفاق بين مصر وإسرائيل في عام 1979م في كامب ديفيد وبوساطة أمريكية وأطلق عليها (معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية) أدت إلى ما يلي:

(1) إخراج أكبر قوة عسكرية وبشرية وسياسية من المعركة.

(2) الانفراد بأقوى دولة عربية مواجهة لإسرائيل.

(3) إتاحة الفرصة أمام إسرائيل لتهديد الأمن القومي العربي من محيطه إلى خليجة.

(4) عزلت مصر عن محيطها العربي لفترة من الزمن.

ب. **الاتفاق الإسرائيلي– الفلسطيني في أوسلو.** تم في عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وسمي بإعلان المبادئ وسمي باتفاق (غزة وأريحا) أولاً ينص الاتفاق على إقامة حكم ذاتي في كل من غزة وأريحا، وانفردت منظمة التحرير الفلسطينية بالتفاوض مع إسرائيل بعيدة عن المسارات التفاوضية العربية الأخرى.

جـ. **معاهدة السلام الأردنية– الإسرائيلية عام (1994م).** وقعت مع إسرائيل في (وادي عربة) وأهم الجوانب الاستراتيجية والعسكرية الناجمة عنها:

(1) إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل ومنع أي طرف بالقيام بأية أعمال عسكرية ضد الطرف الآخر.

(2) قيام علاقات دبلوماسية طبيعية بين الأردن وإسرائيل.

(3) ترسيم الحدود المشتركة بين الدولتين واقتسام المياه.

اتفاق السلام (الفلسطيني– الإسرائيلي) وأثره على دول مجلس التعاون الخليجي.

أ. **اتفاق السلام.** بذلت منظمة التحرير الفلسطينية وبوساطة نرويجية جهوداً كبيرة للتوصل إلى معاهدة سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وخاصة بعد فوز حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات العامة، وأبدى قادته الرغبة في إقرار السلام في المنطقة، وتوجت الجهود بالتوقيع في واشنطن على اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في (غزة وأريحا) أولا ثم انسحبت إسرائيل من بعض المدن الفلسطينية الأخرى، وبذلك حصلت السلطة الفلسطينية على جزء كبير من الأراضي المحتلة عام 1967م بالإضافة إلى الاستمرار في التفاوض مع إسرائيل على بقية القضايا العالقة مثل وضع القدس وعودة اللاجئين.

ب. **تأثير اتفاق السلام على دول مجلس التعاون الخليجي.** أصدر مجلس التعاون الخليجي بياناً أكد فيه تأييد الأعضاء المطلق لكل ما تم التوصل إليه، وتضمن البيان ترحيباً بالاتفاق واعتبره خطوة أولى في سبيل التوصل إلى حل عادل وسلام شامل، واجه الاتفاق عقبات داخلية، تمثلت في الانقسام داخل صفوف منظمة التحرير وموقف بعض القوى الداخلية الفلسطينية ومحاولتها عرقلة الاتفاق من خلال عمليات المقاومة، ويمكن القول بأن إقرار السلام وحل القضية الفلسطينية سوف ينهي أحد مصادر التهديد الرئيسية لدول مجلس التعاون وسوف يساعد على توجيه الجهود السياسية الخليجية لخدمة قضايا الخليج، كما يساعد على توجيه الجهود والموارد المالية والبشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتوقف على نجاح خطوات تطبيق الاتفاقات، وتوصل كل من (سوريا ولبنان) إلى اتفاق سلام دائم مع إسرائيل (منير، 1997: 70).

يشير المراقبون إلى المتغيرات العالمية التي برزت إلى ساحة العلاقات الدولية منذ انتهاء حرب الخليج الثانية بالنظام العالمي الجديد، وتعد منطقة الخليج من أكثر المناطق العربية والإسلامية تأثراً ببنية هذا النظام، وينظر إلى منطقة الخليج باعتبارها منطقة استراتيجية هامة،

ونظراً لتفرد الولايات المتحدة بالقيادة إلى جانب إسهامات الدول الكبرى الأخرى فإن التوجهات الأمريكية وسياسات الولايات المتحدة الأمنية والسياسية والاقتصادية تكاد تحظى بنصيب الأسد من التأثير على واقع منطقة الخليج ومكوناتها في ظل النظام الدولي الجديد.

بدأت معالم المتغيرات الجديدة في التبلور في شكل نظام عالمي جديد وبرزت القضايا الإقليمية في (الشرق الأوسط)، وفي (البوسنة والهرسك) تطرح تحدياً خطيراً لمصداقية النظام العالمي الجديد ومدى التزامه بالقواعد الأخلاقية بدلاً من قاعدة المصالح التي سيطرت على العلاقات الدولية ردحاً طويلاً من الزمن، ودول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من دول العالم تراقب بحذر تطور المتغيرات العالمية وتعد العدة لمواجهة التحديات المتوقعة والتعامل مع الآثار السلبية والإيجابية المحتملة.

المتغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد

الأحداث الرئيسية التي دمرت نظام الحرب الباردة، واستبدلت به نظاماً تحالفياً فضفاضاً تتزعمه الولايات المتحدة، يهدف في المقام الأول إلى منع دول المنطقة من شن حرب ضد بعضها البعض وهذه الأحداث:

أ. ثورة نيسان 1978م في أفغانستان.

ب. الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م.

جـ. التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان عام 1979م.

د. إعلان أمريكا عن مبدأ كارتر في كانون الثاني 1980م.

هـ. حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية- الإيرانية) 1980- 1988م.

و. حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت) 1990- 1991م.

ز. انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م.

ح .   حرب الخليج الثالثة (غزو العالم للعراق) 2003م.

كان من أهم المتغيرات الدولية التي ظهرت خلال العقد الأخير من عام 2000م هي ما يلي:

أ.   **الوحدة الألمانية .** لقد كانت ألمانيا المستفيد الأكبر من انتهاء الحرب الباردة، فقد مهد انهيار الشيوعية الطريق لتوحيد ألمانيا برعاية الغرب، واسترداد كامل السيادة الألمانية، وانسحاب قوات الاتحاد السوفيتي السابق إلى مسافة (1000) كم شرقاً ، وأصبحت ألمانيا محاطة بعدد من الدول الصغيرة والصديقة، وهذا أعطي عمقاً استراتيجياً، ومنحها مرونة دولية، وكان توحيد ألمانيا كأول المتغيرات الدولية، وكان هدم جدار برلين إعلاناً للوحدة الألمانية.

ب.   **انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م** (باريلسكي، 1998: 131). لم يتصور الكثيرون داخل وخارج الاتحاد السوفيتي، أن سياسة المكاشفة المعروفة باسم (بروبسترويكا) سوف تتجاوز الحدود وتتحول من وسيلة لإصلاح النظام الشيوعي المنهار من الداخل إلى أداة للإجهاز عليه، وقد تمثلت أهدافها في (تطوير أساليب الإدارة، وتخفيف قيود مركزية الاقتصاد وإطلاق نظام الحوافز الفردية للخروج من دائرة الجمود الاقتصادي) (كامل، 1993) وبتزامن (البروبسترويكا) مع الفكر السوفيتي الجديد، بدأ انهيار النظام السياسي والاقتصادي الشيوعي الذي قاد إلى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات صغيرة أكبرها روسيا، وبانهيار الاتحاد السوفيتي انهار النظام العالمي القديم.

جـ.   **انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية.** لم تتوقف آثار التفكير السياسي السوفيتي الجديد على الوحدة الألمانية بل تعدتها إلى وقوف الاتحاد السوفيتي في موقف المتفرج على انهيار الإمبراطورية الشيوعية في أوروبا الشرقية.

وبما أن المتغيرات العالمية لم تأخذ مداها فإن ثمة تصورات متقاربة لشكل النظام العالمي الجديد، ويمكن التطرق إلى ما يلي:

أ. **التنازع على احتلال قلب العالم.** يرى المحللون السياسيون أن هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الحالي لن تدوم طويلاً بسبب تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية، وسوف يدور التنافس في العالم الجديد بين عالمين كبيرين هما (عالم المحيط الهادي بقيادة اليابان ويضم الدول الواقعة على سواحل هذا المحيط، والعالم الأوروبي بقيادة أوروبا الغربية الموحدة).

ب. **عالم الأقطاب المتعددة.** يرى بعض المحللون أن المتغيرات العالمية سوف تقود العالم إلى نظام الأقطاب المتعددة مرة أخرى نظراً لتراجع القوة الأمريكية وصعود اليابان وألمانيا الموحدة وسوف يقود النظام الجديد على التنافس بين خمس قوى عالمية على الأقل هي (الولايات المتحدة، اليابان، أوروبا الغربية، الصين، روسيا).

جـ. **النظام الدولي أحادي القطبية.** التطورات الدولية بعد حرب الخليج الثانية سارعت في انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى جمهوريات متعددة، وبتفكيك الإمبراطورية السوفيتية لم يعد في العالم سوى قطب واحد، يملك أسباب القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي والقوة العسكرية التي لا منازع لها ولا منافس لها على الساحة الدولية، وقد أهلت هذه المزايا الولايات المتحدة لتقوم بدور المنظم الرئيسي للعلاقات الدولية وتشير الدلائل إلى أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على هذه الميزة إلى حين ظهور قوة جديدة منافسة، وأن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة يتمثل في العمل على منع ظهور قوة عظمى منافسة لها من خلال (القوة العسكرية الجبارة والكافية لردع أية أمة أو مجموعة من الأمم من أن تتحدى التفوق الأمريكي)(الصويغ، 1998: 69).

نظام القطب الواحد وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي

تأثير نظام القطب الواحد على وحدة وأمن الخليج

من الواضح أن دول مجلس التعاون لا تملك منفردة أسباب القوة المادية والتقنية والعسكرية التي تؤهلها إلى مركز متقدم في النظام الدولي الجديد، لذلك ستجد في التعامل الاقتصادي والوحدة

الخليجية الوسيلة الوحيدة لتعزيز مكانتها في النظام الدولي، وسوف يكتسب العمل الوحدوي الخليجي قوة دفع جديدة وحافزاً هاماً ربما يكون له تأثير إيجابي في تجاوز العقبات التي تعترض مسيرة التعاون والتكامل الخليجي، وفيما يتعلق بأمن الخليج في ظل النظام الأحادي القطبية، فإنه يعكس الرؤية الأمريكية دون سواها، ومن ناحية أخرى، يرى المحللون السياسيون، أن مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي التعددي (يتراوح ما بين ما هو عسكري وما هو مجتمعي، أما في ظل النظام الأحادي يتراجع وينحصر فيما هو عسكري)(أحمد، 1990: 30). على ضوء ما تقدم يمكن حصر تأثير تحول العالم إلى نظام القطب الواحد على دول مجلس التعاون الخليجي في الاتجاه إلى التركيز على الجانب العسكري للأمن، وهو ما يعكسه الاهتمام الخليجي بتطوير القدرات العسكرية تسليحاً وتدريباً.

انهيار (الاتحاد السوفيتي) وتأثير سقوط الشيوعية على دول مجلس التعاون (باريلسكي، 1998: 132)

حققت السياسة الروسية الجديدة بعض النجاح في منطقة الخليج، ففي عام 1994م تطلعت دولة الكويت لتعزيز أمنها عن طريق تحسين علاقاتها مع روسيا، كما عرضت موسكو أن تستخدم تأثيرها الدبلوماسي لدى بغداد لحسم الأمور المتعلقة بين العراق والكويت، ولم تقتصر علاقات روسيا مع دول الخليج على مبيعات الأسلحة فقد كانت بصدد وضع خطط للتنمية الاقتصادية الداخلية وتناقش فرص الاستثمار، وكان طبيعياً بالنسبة للمستثمرين الخليجيين أن ينّوعوا اهتماماتهم من خلال المشاركة في المشروعات التطويرية في مجال الطاقة في روسيا، وكان لسلطنة عُمان نصيب كبير وبنسبة 50% في تمويل إنشاء أول خط أنابيب رئيسي يربط بين أكبر حقول النفط في كازاخستان والموانئ الروسية على البحر الأسود.

المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي

التكتلات الاقتصادية. اتجهت المجموعات الإقليمية في العالم الصناعي وفي الدول النامية إلى تشكيل كتل اقتصادية كبيرة حيث قطعت السوق الأوروبية شوطاً كبيراً في طريق توجيه الاقتصاد الأوروبي، وتوصلت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك إلى تشكيل منظمة التجارة الحرة، وقطعت أمريكا اللاتينية شوطاً كبيراً في سبيل تكوين تكتلها الاقتصادي الإقليمي، وتعمل دول آسيا بجدية لتطوير تكاملها الاقتصادي وتشير الدلائل كذلك إلى بروز تكتل اقتصادي آسيوي بزعامة اليابان.

النظام الرأسمالي. يقوم النظام الرأسمالي الغربي على مبادئ الحرية الاقتصادية والخضوع لقوانين العرض والطلب، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا وفق الإطار التنظيمي والقانوني، مع احترام الملكية الفردية، ونتيجة لانتصار الولايات المتحدة في صراعها العالمي ضد الاتحاد السوفيتي ونظامه الاقتصادي الشيوعي الموجه مركزيا، تحول العالم إلى تطبيق المنهج الرأسمالي الغربي وأدت محاولات التطبيق غير المدروس للنظام الاقتصادي الغربي إلى نوع من الفوضى الاقتصادية في الدول الشيوعية السابقة، ويعود إلى عدم تناسب التشريعات الاقتصادية والتي حالت دون نجاح تجربة تطبيق النظام الرأسمالي الغربي في العديد من الدول.

تأثير التكتلات الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي

لقد ظهرت آثارها بوضوح على دول مجلس التعاون من خلال اهتمام دول التكتلات بالتجارة البينّية على حساب التجارة الدولية، ولنتيجة لدراسة أعدها صندوق النقد الدولي أن الكتلتين الإقليميتين في أوروبا وأمريكا الشمالية يستحوذان على (60 %) من الإنتاج العالمي، ووارداتهما البينّية بلغت (65%) من جملة الواردات العالمية، كما أن الواردات البينّية لتجمعي أوروبا وأمريكا الشمالية تمثل

ما يقارب (50%) من صادرات الدول النامية وتكشف هذه الأرقام عن القوة الاقتصادية للتكتلات الإقليمية ذات الانعكاسات السلبية على الدول النامية وبشكل خاص على دول مجلس التعاون، إذ أن سيطرة هذه التكتلات على الطلب العالمي على المواد الأولية خاصة البترول جعلتها في مركز القوة فيما يتعلق بتحديد أسعار البترول، وقد تزامن هذا العامل مع الانخفاض التدريجي في قوة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) وأدى إلى هبوط أسعار البترول مع ما يمكن أن يترتب على ذلك على انخفاض الإيرادات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، كما حاولت المجموعة الأوروبية لإحساسها بالقوة التي يتيحها لها التكتل تخفيض أسعار البترول من خلال فرض ضريبة والهادفة إلى تحقيق الاستهلاك وبالتالي زيادة العرض من البترول في الأسواق العالمية على الطلب العالمي، ومن جهة أخرى بدأت التكتلات الاقتصادية في تطبيق سياسة الحماية التي تتيح للسلع المستوردة إمكانيات المنافسة الحرة مع السلع المحلية لدول التكتل (شفيق، 1997: 252).

في المجال السياسي.

أ. لقد جاءت الحملة الأمريكية على أفغانستان ضد ما تسميه بالإرهاب الدولي، لتحدث أزمة حقيقة في النظام العالمي والعلاقات الدولية بما أثارته من تحديات جديدة للاستقرار العالمي ولدور القوة العظمى في قيادة النظام العالمي، ونوع القيم التي تحكم هذا النظام ونوع العلاقات وأنماط التحالفات التي تربط الدول والنظم الإقليمية الفرعية، وفي مقدمتها النظام الإقليمي الخليجي بالنظام العالمي وقيادته، خصوصاً بعد نجاح الولايات المتحدة في تدمير تنظيم القاعدة وإسقاط حكم حركة طالبان.

ب. لقد وجدت دول مجلس التعاون نفسها مطالبة أن تكون طرفاً فاعلاً في هذه الحرب لأسباب كثيرة عملت كمحددات لأنماط تفاعل دول المجلس مع هذه الأزمة، أبرز هذه الأسباب خصوصية

العلاقات بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، وتورط بعض رعايا هذه الدول في الانفجارات التي حدثت في نيويورك وواشنطن.

ج. كان على دول مجلس التعاون الخليجي أن تتفاعل مع هذه الأزمة ضمن إطار هذه المحددات، ولكن هذه التفاعلات والموقف الأمريكي منها، أدت إلى نتائج شديدة الأهمية سواء على مستوى العلاقات (الخليجية– الأمريكية) أو على الأوضاع داخل الدول أعضاء المجلس أو على مستوى التفاعلات الإقليمية في الخليج ومنها:

(1) **تفاعلات المجلس مع الانفجارات الأمريكية والحرب في أفغانستان.** أدانت دول مجلس التعاون التفجيرات التي حدثت في نيويورك وواشنطن، ولكنها كانت حريصة بأنها ستكون مطالبة باتخاذ مواقف شديدة الحساسية، وأن الخيارات ستكون شديدة التعقيد، حيث تمثل هذه التفجيرات في أحد جوانبها انعكاساً للاختلالات التي تتسم بها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبالذات فيما يتعلق بالانحياز الأمريكي الصارخ لإسرائيل، وهو ما ينعكس بقوة في صورة تجاهل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية (ادريس، 2002: 73).

(2) **انعكاسات الأزمة على العلاقات الخليجية– الأمريكية.** لم تكن العلاقات بين الدول الخليجية والولايات المتحدة قبل الانفجارات إيجابية في عمومها، بل كانت هناك مشكلات ظاهرة بسبب الموقف الأمريكي شديد السلبية إزاء المذابح التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتحولت الاختلافات في الرؤى إلى اختلافات بينها، وأخذت تنعكس على العلاقات الخليجية– الأمريكية وعلى المستويات التالية:

(أ)**الانعكاسات الإستراتيجية.** كشفت الأزمة الأمريكية مع الإرهاب عن حقيقتين تتعلقان بالعلاقات الخليجية الأمريكية الأولى هي وجود تباين بين دول المجلس فيما يتعلق بحدود

التعاون العسكري والأمني مع الولايات المتحدة، والثانية هي وجود فجوة كبيرة ما بين إدراك مجلس التعاون والولايات المتحدة للتهديدات وأنواع هذه التهديدات، فالإدراك الأمريكي لدور الخليج في الاستراتيجية العالمية وعلى ضوء المصالح الأمريكية الجديدة في إقليم بحر قزوين ووسط آسيا، والفهم الأمريكي للترابط بين هذا الإقليم وإقليم الخليج العربي من المنظورين الاستراتيجي والنفطي، فالولايات المتحدة تظهر حرصها على أحداث تطويق استراتيجي لإقليم الخليج عبر المظلة الأمنية الأمريكية إلى وسط آسيا وإقليم بحر قزوين، خصوصاً بعد أن أتاحت أحداث 11 سبتمبر لأمريكا فرصة خلق وجود عسكري لها في ذلك الإقليم.

(ب) **الانعكاسات السياسية.** كانت هناك بوادر أزمة في العلاقات الأمريكية السعودية بسبب عدم الاستجابة الكاملة للمطالب الأمريكية، وتجاهل حق الدول الخليجية في التنسيق في المواقف والآراء وبما يحترم إرادة الطرفين، تركزت أغلب الاهتمامات الأمريكية للسعودية في اتجاهين الأول يربط بين المملكة بطريقة غير مباشرة والإرهاب، والثاني يأخذ على المملكة عدم تعاونها مع الجهود الأمريكية في محاربة الإرهاب.

في المجال الاقتصادي.

أ. شكلت أحداث 11 سبتمبر عام 2001م في الولايات المتحدة، علامة مميزة في التاريخ المعاصر وبقدر ما زلزلت نظريات الأمن، وبالذات نظرية الأمن الأمريكية القائمة على بناء الحصانة والمناعة ضد هجمات خارجية، فإنها مثلت في الوقت نفسه عاصفة عاتية هبت على الاقتصاد العالمي وأثرت على مختلف اقتصاديات العالم، وقد تأثرت الاقتصاديات العربية بهذه الأحداث مثلها في ذلك مثل باقي دول العالم وفي ضوء علاقات كل دولة عربية مع الولايات المتحدة ومع الاقتصاد العالمي كان عبر (التجارة والسياحة والطيران والخدمات المالية والاستثمارات).

ب. تعد الاقتصاديات العربية من أكثر اقتصاديات العالم تأثراً بحالة الاقتصاد الدولي ونتيجة لعلاقاتها الواسعة معه، والمترتبة أساساً على اعتماد عدد مهم منها على تصدير النفط والغاز، أوعلى تصدير الخدمات السياحية وخدمات قوة العمل.

ج. تأثرت الاقتصاديات العربية الخليجية بأحداث الثلاثاء الأمريكي تأثراً واسعاً وبشكل سلبي في الغالب وتعرضت البورصات العربية لموجة من التراجع والخسائر في ضوء الركود الاقتصادي الأمريكي، وبسبب الخسائر الفعلية التي تعرضت لها شركات مدرجة في البورصات العربية، بالذات تلك العاملة في مجالات السياحة والطيران، والصناعات والخدمات المرتبطة بها، ويمكن التطرق إلى تأثيرات هذه الأحداث على الاقتصاديات العربية في المجلات والأسواق المختلفة على النحو التالي:

(1) **أسواق المال العربية.** تأثرت معظم البورصات العربية في أعقاب الأحداث في الولايات المتحدة، وتأثرت الأسواق العربية بهذا الحادث أمر مؤكد بسبب الترابط بين الأسواق العربية

الخليجية والسوق الأمريكي، والواقع أن الهبوط قد خيّم على معظم الأسواق العربية، حيث هوت الأسعار والمؤشرات خلال الأيام التي أعقبت الحادث وبقيت دون المستوى.

(2) **الاستثمارات العربية في الخارج**. بالرغم من أن الحجم الدقيق للاستثمارات العربية في الخارج غير معروف في الولايات المتحدة، حيث تشير البيانات المتوفرة إلى أن دول الخليج فقط لديها استثمارات في الأسواق العالمية تصل إلى حوالي (200) مليار دولار، وتؤكد التحليلات بأن هذه الاستثمارات تأثرت بالأحداث الأمريكية. إذ هناك تقديرات تشير إلى أن خسائر المستثمرين من الخليج العربي قد تصل إلى حوالي (70) مليار دولار، وذلك إذا تراجعت الأسواق الأمريكية بنسبة (10%) بسبب هذه الأحداث ورد الفعل الأمريكي، وفي تقدير أولي عقب الحادث تبين أن مستثمري دولة خليجية واحدة خسروا حوالي (70%) من قيمة استثماراتهم في المرحلة الراهنة.

(3) **البترول العربي**. كانت أسواق البترول أولى الأسواق العربية تأثراً بالأحداث الأمريكية، حيث ارتفعت الأسعار بصورة ملموسة، وزاد سعر البرميل بحوالي (5) دولارات ولكن هذه الأسعار سرعان ما تراجعت بسبب تعهد كبرى دول البترول العربية بالعمل على استمرار استقرار سوق النفط العالمي، وعدم حدوث شح نفطي بسبب العمليات الإرهابية في أمريكا.

الفصل الرابع

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة:

تناوت الدراسة الحالية بالعرض والتأصيل واقع ومستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد كان مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم التي حازت جانب كبير من كتابات الباحثين، وزاد الاهتمام بها في ظل التطورات الحادثة على الساحة الدولية والمناداة بالإصلاح السياسي وتفعيل الديمقراطية، والمناداة بضرورة تفعيل آليات لتنمية السياسية.

إن دول الخليج العربية كغيرها من الدول بدأت بخطوات ملموسة في إطار القيام بالإصلاح السياسي ومحاولة إزالة جميع المعيقات التي تقف في وجه تفعيل التنمية السياسية، وقد تبين أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا يستطيع أن يوفر الحماية والأمن بعيداً عن الأمن القومي العربي، كما لا يمكنه أن يحقق التنمية في إطار كيان صغير مغلق، لذلك فإن على دول مجلس التعاون لدول الخيج العربية أن يسعى جاهداً لتفعيل مضامين التنمية السياسية وذلك سعياً وراء إحداث الإصلاح المنشود في البرامج والسياسات بما يحقق الأمن والإصلاح والذي معه تزول جميع التحديات التي تقف عائقاً في وجه التنمية السياسية.

وفيما يلي استعراض لجملة النتائج والتوصيات وكما يلي:

ثانيا: الاستنتاجات:

واستناداً لذلك خلص البحث إلى الاستنتاجات التالية:

1. بذلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجهوداً من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى متقدم من التنمية والإصلاح السياسي وذلك من أجل مواكبة ما يحدث من تغيير في العديد من دول العالم، إضافة إلى ضغوطات خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي والدول المانحة التي تدعو أنظمة الشرق الأوسط بشكل عام إلى تطبيق الديمقراطية وأنصاف شعوبها.
2. كل ذلك لم يصل إلى المستوى المطلوب فيه عملية الإصلاح السياسي مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية نتيجة ما تحكمه الانفعالات المزاجية للسلطة، فهي تريد تنمية وإصلاح سياسياً يتماشى مع مصلحتها وما يتوافق معه رغبات الأنظمة الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي.
3. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضع نفسه على مسار التنمية السياسية والإصلاح السياسي.
4. أما ما يتعلق بالمجتمع المدني فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقوم بعملية التشديد والرقابة على بعض هذه المؤسسات ومحاولة تحجيم دورها السياسي ليقتصر فقط على الدور المهني بالرغم أن النقابات المهنية تنتج عن المجتمعات الديمقراطية المتقدمة التي يمتزج دورها المهني بالسياسي من أجل تلبية رغبات المجتمع المدني بشكل عام.
5. تقوم المؤسسة البرلمانية بإرساء وتهيئة الأرض القانونية والشرعية لمجموعة من الإصلاحيات السياسية التي يمكن إدخالها على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال الدور الرئيسي للمؤسسة البرلمانية وهو الدور التشريعي، – حيث تستطيع المؤسسة البرلمانية

من خلال سن مجموعة الحزم القانونية التي تؤدي إذا ما طبقت إلى تحقيق إصلاحات سياسية مثل القوانين التي تنص على المساواة القانونية والسياسية بين جميع فئات المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم وفروقاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية بالإضافة إلى تشريعات تفرض احترام الرأي والتعبير وحرية التجمع والتنظيم السياسي والثقافي والحزبي.

6. كما تستطيع المؤسسة البرلمانية تهيئة فرص المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية بشكل واسع، وذلك من خلال الانتخابات الدورية للمؤسسة التشريعية، فالانتخابات هي آلية الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية، كما أنها تعتبر إحدى المقومات الأساسية بل المتطلب الأساسي للتنمية السياسية في دول العالم الثالث

7. تقوم المؤسسة البرلمانية بتوسيع المشاركة الشعبية في السياق السياسي العام من خلال تمثيلها لمختلف الشرائع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع، وذلك يعتبر أحد المتطلبات لتحقيق الوئام والتوافق بين مختلف فئات المواطنين ضمن مفهوم الدولة القومية الواحدة.

8. تستطيع المؤسسة البرلمانية توسيع مظلة التآلف الاجتماعي من خلال تمثيلها للأقليات الدينية والعرقية واللغوية والسماح لها بالمشاركة في النسق السياسي العام من خلال إفساح المجال لهذه الأقليات في ترشيح من يمثلها في المؤسسة البرلمانية من خلال حق الاقتراع العام الذي أصبح يطبق في معظم الدول النامية.

9. يمكن للمؤسسة البرلمانية كذلك أن تهيئ الواقع السياسي للتنمية السياسية من خلال العمل على تنظيم المعارضة السياسية وتطوير دورها في حركة النظام السياسي ويكون ذلك أولاً من خلال السماح للمعارضة السياسية بترشيح ممثلين لها لانتخابات المؤسسة التشريعية بموجب الأخذ

بحق الاقتراع العام وعدم استثناء أي جماعة سياسية من حق ترشيح ممثلين لها للانتخابات النيابية

10. يمكن أن تلعب المؤسسة البرلمانية دوراً مميزاً في تفعيل دور مؤسسات المجتمع من أجل وضع التشريعات التي تكرس وتعمق استقلالية هذه المؤسسات وتطوير دورها من خلال تطوير التعاون بين المؤسسة البرلمانية ووحدة المؤسسات.

11. إن تحقيق هذه الآليات من قبل المؤسسة البرلمانية سوف يساهم في تعميق دورها وتأكيده في تحقيق التنمية السياسية، وهذا بالتالي سوف ينعكس على دور المؤسسة البرلمانية ليس فقط في المجتمع وإنما سوف يؤدي إلى تطوير قدرة النظام السياسي للقيام بمهامه الرئيسة.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء النتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- المعادلة السياسية الراهنة لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والاستمرار فيها سيؤدي إلى مزيد من الأزمات والمشكلات.

2- أنّ المسار الآمن نحو إدارة ملف الإصلاح السياسي خلال المرحلة المقبلة،يتمثّل في التفاهم على "خريطة طريق" كالأجندة الوطنية، تكون محصلة نقاشات واسعة تدرس الوضع الراهن، والسيناريوهات المتوقعة، وبناء المقاربة الأنسب للتعامل معها.

3- العمل على تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستورياً فيما يتعلق بفترة الانعقاد والحل، والحصانة والرقابة على مؤسسات الدولة بلا استثناء.

4- تشجيع بناء أحزاب سياسية حقيقية منتمية وفاعلة ومشاركة في تحمل المسئولية الوطنية، وتطوير قانونها في ضوء هذه الرؤية.

5- السعي لتداول السلطة وفق قاعدة الأغلبية في السلطة التنفيذية والأقلية في المعارضة السياسية، وذلك بهدف تشكيل حراك سياسي واجتماعي واسع، وبناء ديناميكيات تطوير المجتمع والحياة، وهو ما يزيد من ارتباط الحكومة بالشعب وأغلبيته ومصالحه، ويجعل لها قوة جماهيرية تسندها وتدافع عن برامجها وتوجهاتها.

6- بناء نظام سياسي مدني يحفظ حقوق الناس وحرياتهم في التفكير والتعبير والتنظيم مدعوماً بإعلام حر مستقل ويمثل المجتمع فيه بطريقة ديمقراطية عادلة.

7- العمل على بناء مجتمع يحترم القانون ويؤمن الشفافية ويحارب الفساد، ويؤمن بالآليات القانونية للتغيير والتمثيل وتحقيق الذات، ويخضع لنظام قضائي مستقل وصاحب سلطة ونافذة.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

الأحمد، متعب جابر، (1993) **مجلس التعاون الخليجي، حقيقة أم خيال**، الكويت.

أحمد، محمد سيد(1990) – المتغيرات في شرق أوروبا وتأثيرها على العالم العربي – المنار للطباعة والنشر – العدد 63 – آذار.

إدريس، محمد سعيد – التقرير الاستراتيجي الخليجي– دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر– الطبعة الأولى عام 2002.

الأشعل، عبد الله (1983). **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، الرياض.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (2002) ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الإنجازات**، الرياض ، السعودية.

بادي، بيرتراند (2001). التنمية السياسية، ترجمة محمد نور المهدوي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت.

باريلسكي، روبرت (1998)– أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين – مركز الإمارات – الطبعة الأولى– الفصل الخامس.

بدوي، ثروت (1976)، **أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى**، القاهرة: دار النهضة العربية.

بدوي، محمد طه (1986). النظرية السياسية نظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة.

بدوي، هناء (2000)، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

البستكي ، نصرة عبد الله، (2003) . **أمن الخليج : من غزو الكويت إلى غزو العراق ،** بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

بن نبي، مالك (1981)، **وجهة العالم الإسلامي**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر.

الجوهري، محمد (1982)، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، القاهرة: دار المعارف.

الخزرجي، ثامر (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

رجب ، يحيى (1983). **مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية – دراسة قانونية – سياسية – اقتصادية** ، ط2، الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع.

رجب، يحيي (1989). **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**، الكويت: مكتبة دار العروبة، الكويت.

زكي، رمزي (1995)، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الزيات، عبد الحليم (2002م) – التنمية السياسية– دار المعرفة الجامعية الجزء الثالث.

السمالوطي، نبيل (1987). **بناء القوة والتنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.

السيد، مصطفى كامل (1994)، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث،** بروفيشنال للنشر.

شتيوي، موسى (2004). السياسات الاجتماعية في الأردن: في تقرير التنمية الاجتماعية في الأردن للعام 2003، مطابع الرأي التجارية، عمان، الأردن.

شراب، ناجي (1998). التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان.

شفيق، علي (1997)مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية – الطبعة الأولى لعام.

شفيق، محمد (1999). التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، دار الجامعة، الإسكندرية.

شكارة، أحمد (2010). **مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي وسياسات الأمن لديها،** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات.

الشيب، كاظم (2009). التنمية والإصلاح في الوطن العربي، د.ن.

الصويغ، عبد العزيز(1998)– حتمية التضامن العربي والنظام العالمي الجديد – المشرق العربي للطباعة والنشر – الطبعة الأولى لعام.

الظاهر، حسن محمد (1996). الديمقراطية والمشاركة السياسية، والالتزام السياسي، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات.

عارف، نصر (1994). نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ط2، الدار العلمية للكتاب الإسلامي، الرياض.

عبد الرحمن، حمدي ولافي، أكرم بدر الدين وآخرون (1992). الفساد السياسي، النظرية والتطبيق، دار الثقافة العربية، القاهرة.

عبيد، نايف علي (2007). **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005**، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

عطا الله، احمد امين (1974)- التربية السياسية للطلائع في جمهورية مصر - كلية التربية جامعة المنصورة.

العويني، محمد (1988). الراديو والتنمية السياسية، عالم الكتب، القاهرة.

غانم، السيد عبد المطلب (1986). دراسة في التنمية السياسية، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة.

كامل ،صالح (1993)- التغيرات في الاتحاد السوفيتي وفي أوروبا الشرقية - الشرق الأوسط - العدد 5308 - حزيران عام.

الكواري، علي خليفة وآخرون، (2002). **الخليج العربية والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، (1990). **الموسوعة السياسية**. ج1 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مرهون ، عبد الجليل ، (1997) . **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** ، بيروت ، دار النهار للنشر.

المزروعي، محمد سالم عبيد (2003). **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات: دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي.

المشاط، عبد المنعم (1988). التنمية السياسية في العالم الثالث، مؤسسة العين للإعلام، العين، ص217.

مصالحة، محمد (2006). دراسات في الحياة البرلمانية في الأردن، ط1، ج2، دار الحامد للنشر، عمان.

مصالحة، محمد، والرفوع، فيصل (2004). التنمية السياسية في الأردن، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، المكتبة الوطنية، عمان.

مقلد، إسماعيل (1985). العلاقات الدولية السياسية، دراسة في الأصول والنظريات، دار السلاسل، الكويت.

المهيري، سعيد حارب، (1999). **مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأهداف، الأداء، الانجازات)**، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

ناصر، إبراهيم (2003). المواطنة، ط1، مكتبة الرائد العلمية، عمان.

نصيرات، سليمان (1997). الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي، ط1، وزارة الثقافة، عمان.

النقرش، عبد الله وآخرون (2005). **محددات التنمية السياسية في الأردن: دراسة مسحية إحصائية تحليلية**، مقدمة لوزارة التنمية السياسية، غير منشورة، عمان، الأردن.

هيجوت، ريتشارد (2001). **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان.

هيجوت، ريتشارد (2001)، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية

الولي، ممدوح (2010). ضعف مخصصات الاستثمار أبرز معوقات التنمية العربية، .www.main.omandaily.com/node/32363

وهبان، أحمد (1997). الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

وهبان، أحمد (2000). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

2. الرسائل والاطروحات الجامعية:

الرواشدة، سميح عبد الحافظ (2004). التنمية السياسية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، عمان، الأردن.

الصرايرة، علي (2007). **معوقات التنمية السياسية في الأردن: دراسة ميدانية في لواء المزار الجنوبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العطين، سلطان (2006) **التعددية السياسية في ظل قوانين الانتخابات النيابية في الأردن (1989-2005)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العنزي، ناصر (2008). **مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية (1990-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

القطارنة، محمد (2006). الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المناعسة، أيمن (2007). التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

3. الدوريات والأبحاث والمجلات.

أبل، عبد العزيز (2004). آفاق تطوير مجلس التعاون الخليجي، **مجلة آراء حول الخليج**، ع3.

الأسطل، كمال محمد (1999). **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الأنصاري، عبد الحميد، (2006). متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني، مجلة آراء حول الخليج، العدد16.

البرصان، أحمد (2012). الاتحاد الأوروبي واتحاد دول الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).

بهجت، جودت، (1996). عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات : إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج ، مجلة المستقبل العربي، العدد 211.

رجب، إيمان (2012). المعوقات الثلاثة: هل يمكن أن تنجح فكرة "الاتحاد الخليجي"؟، موقع مجلة السياسة الدولة على الانترنت، بتاريخ 14 أيار 2012.

عبد البديع، محمد (1986). استراتيجية بناء الأزمة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، بيروت، عدد 747.

عبد الملك، أحمد (2012). دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد: الفرص والتحديات، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).

عبد الملك، أحمد، (2005). التحديات الجديدة التي تواجه دول مجلس التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد (5).

عبد الهادي، غازي (2005). البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

العنزي، فالح شمخي (2012). الاتحاد الخليجي: الدوافع والمعوقات، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).

العويشق، عبد العزيز (2012). لماذا الاتحاد الخليجي؟ ولماذا الآن؟، صحيفة الوطن، 444 تموز 2012.

فاضل، يحي صدقة (2012).دول الخليج العربية: الاتحاد أم الضعف، مجلة آراء حول الخليج، ع92.

الكتبي، ابتسام سهيل، (2000). التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 257.

متكس، هدى (2000). الجديد في التنمية السياسية، رؤية نقدية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 28، عدد2.

مشعل، عبد الواحد (2012). المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية، مجلة أراء حو ل الخليج، العدد (92)

المليفي ، إبراهيم ، (2004) خمس وعشرين عام من العمل العربي المشترك: مجلس التعاون العربي بوابة الوحدة الخليجية، مجلة العربي ، وزارة الإعلام الكويتية، العدد ٥٥٣.

ناجي، محمد عباس، (2007). بعد ربع قرن مجلس التعاون الخليجي.. إلى أين؟، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد (30).

نصيرات، سليمان (2003). التنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة، جريدة الدستور، العدد 12973، تاريخ 2 أيلول 2003.

النقرش، عبد الله (2004). دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية، **المجلة الثقافية**، ع66، عمان.

نقرش، عبد الله (2005). إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي "مقاربة نظرية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 32، العدد3.

هلال، علي (1982). في مفهوم التنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد68.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Harber, Clive. International Political Development and Democratic Teacher Education. ***Educational Review***, 46 (2), 1994.

Ian, Poxborough (1986). Theories under development, London. Michelin.

Kogan, Maurice., (1992). Encyclopedia of Government and Politics, New York: Routledge.

Lucian, Bay (1966)."Aspect of Political Development", Boston.

Monte, Palmer(1989).Dilemmas Political Development I llanos: Peacocle Publishers.

Paimer, Monte (1999). Diolemmas of Political Development, I llanos.

Peck, Malcolm C., (2010), The A to Z of the Gulf Arab States, Lanham, Md. : Scarecrow Press,

Roseenthal, Simon, Cindy, Rosenthal, James A.., and Jocelyn, Jones. Preparing For Elite Political Participation Simulations And The Political Socialization Of Adolescents. ***Social Science Quarterly***, 82 (3), (2001).

Rostow. W (1981). The process of Economic Growth 3 edt, New York, Noton.